وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: ط1: 171735088603

ط2: 171735083760

حضور سلطة الباءات الثلاثة في الهيئات القيادية للثورة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ في

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالب:

– مجدل شمس الدين

– همال محمد أبو زيد الهلالي

إشراف:

د. سيد علي احمد مسعود

أمام لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1			جامعة المسيلة	رئيسا
2	سيد علي احمد مسعود		جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
3			جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية :2022/2021م

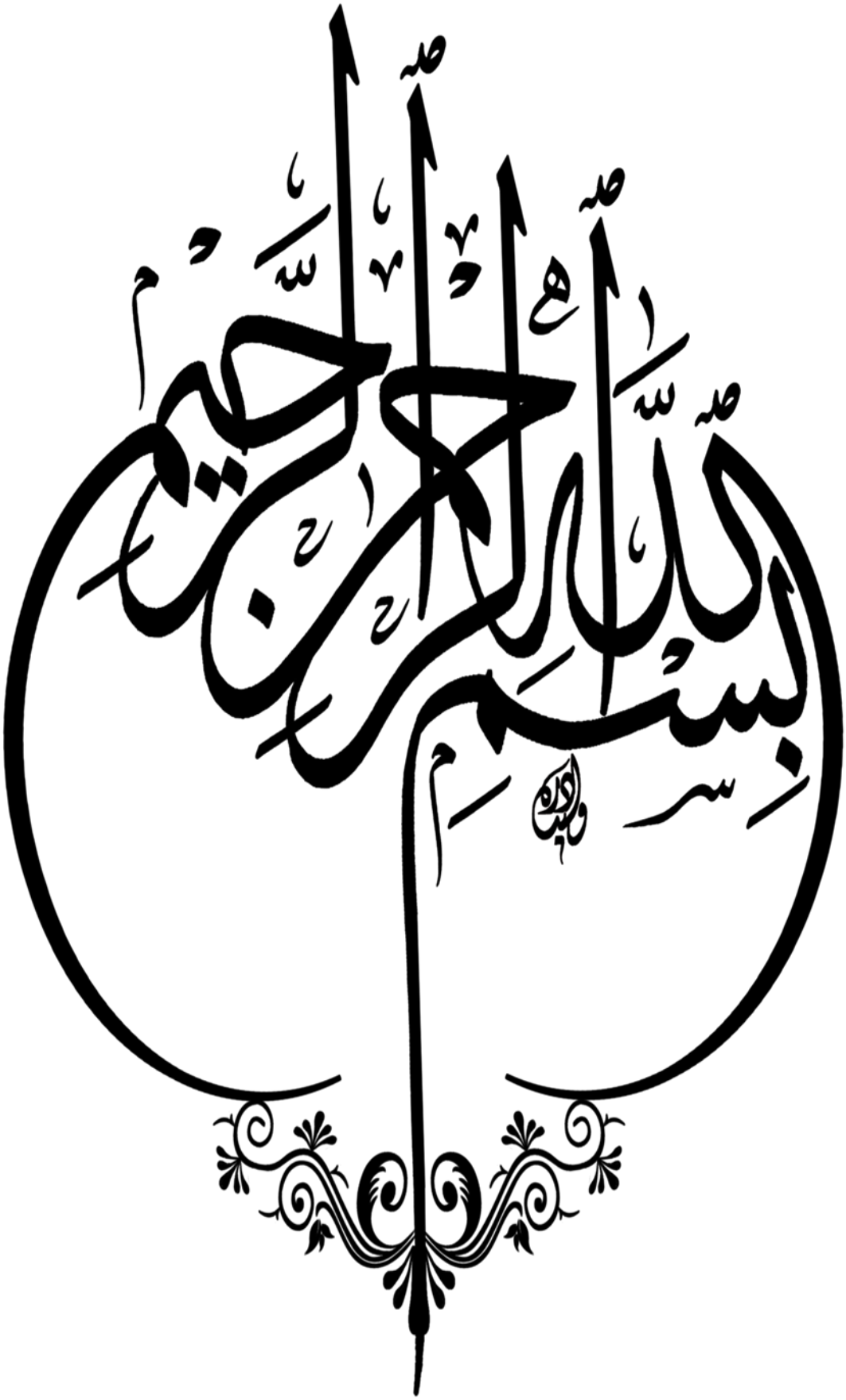
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وتحقق بالأمس ما كان حلما لما طالما انتظرنا هذه اللحظات ونود ان تقدم جيد وجميل لكل ما كان له فضل في وصولنا الى هاته المرحلة من معلم وأستاذ ومربي وكل من علمنا حرف وأفادنا بمعلومة كما نتقدم لجميل الشكر للأستاذ على بذل مجهوداته معانا طيلة السنة ولم يبخل علينا بكل صغيرة وكان موجها فعالا في توجيهنا في مذكرتنا هاته فله منا جميل الشكر والتقدير

إهداء

أهدي كثير تعبي وعظيم جهدي وسنوات عمري التي أفنيتها تلميذا وطالبا و كل محاولاتي ما حالفني النجاح فيها و ما خذلني، إلى كل من كان سندا لي و معينا طيلة مشواري، أهدي إليهم هذا العمل الذي سيكون سبيل تخرجي و نهاية مشوار دراسي حافل با الأفراح و الأحزان.

أهديه إلى أبي سندي في هذه الحياة ورفيق دربي. م لبارك، وإلى أمي أعز إنسانة على قلبي من تؤثر على نفسها وتمنحني. م مسعودة. أتمنى لهما دوام الصحة والعافية.

وأهدي عملي هذا إلى العائلة الصغيرة الإخوة والأخوات. عبد المنعم. وبولنوار. وإلى العائلة الكبيرة من أقارب حملوا معي هم الحياة

و لا أنسى با الذكر أصحابي و أحبابي و إخوة لي لم تنجبهم أمي، عبد الحفيظ، الصالح، عقبة، خليل، حمزة، مصطفى، و زملائي: لؤي، عيسى، بلقة، عبدو، أيمن، عقبة ز، أيمن، بلال، مهدي، أحسن، لطفي.

وفي الأخير فليعذرني كل نسيته سهوا مني وكل من سقط من قلمي فكان مكانه القلب لا القلم.

شمس الدين

إهداء

أتقدم بهذا الإهداء إلى كل من كان عونا لي في مسيرتي وإلى عائلتي وأحبتي وكل من ساهم ولو با الشيء اليسير في نفعنا وتسهيل أمورنا والجبر بخواطرنا .

أهدي هذا العمل إلى أحب رجل على قلبي ومن غيره إنه أبي: همال عبد السلام. وإلى من جعلت لياليها نهار ونهارها ليلا لأجل أن تقر عيني، نعم هي أمي. فتيحة. حفظهما الله وأدامهما لي .

وليكن عملي هذا خاتمة خير وبركة بإذن المولى وهدية لكل العائلة إخوتي وأخواتي زينة حياتي .

ولا أنسى من كانو لي زملاء وأحباء طيلة مشواري: شمسو، أحسن، لؤي، سمير، بلقاسم، عبدو، عيسى، مهدي، بلال، أيمن .

وليكن عذرني فيمن نسيته سهوا مني أنكم في القلب طول عمري.

محمد

قائمة المختصرات:

الرمز	معناه
ص ص	صفحة
تر	ترجمة
ج	الجزء
ط	طبعة
د: ط	دون طبعة
د: د. ن	دون دار النشر
د: ت	دون تاريخ
د: م	دون مكان
إ ش	إشراف
تق	تقديم

مقدمة

المقدمة:

إن خوض غمار البحث في تاريخ الثورة الجزائرية يعد من بين المواضيع الشيقة و الصعبة في الوقت نفسه فهو يفرض على صاحبه انتقاء المعلومات بدقة و موضوعية كبيرة ، و ان كانت بعض الجوانب من تاريخ الثورة قد استوفت نصيبها لدى الباحثين و المؤرخين في حين أن هناك جوانب لم تأخذ حقها من الدراسات بالقدر الكافي خاصة فيما تعلق بالشخصيات و دورهم في تغيير مسار الثورة و قد اختلفت اقلام الباحثين في تناول هذا الجانب خاصة بعد صدور كتابات المجاهدين من خلال مذكراتهم أو تصريحاتهم في الصحف و الملتقيات التاريخية التي كشفت حقائق جديدة و أنارت جوانب عديدة من تاريخ ثورتنا المجيدة

و في هذا السياق جاء بحثنا المعنون ب حضور سلطة الباءات الثلاثة في الهيئات القيادية للثورة ، و يظهر جليا ثقل هذا العنوان من حيث اللفظ و المضمون فلا يخفى على أحد دور الباءات الثلاثة في تغيير مسار الثورة و دورهم الكبير بعد مؤتمر الصومام و تقلدهم لأهم المناصب في الثورة

أهمية الموضوع:

إن موضوع سطوع نجم الباءات الثلاثة في الهيئات القيادية له أهمية خاصة و كبيرة في مجال الدراسات التاريخية، باعتباره موضوع حساس يعالج الطرق و العراقيل التي واجهت الباءات الثلاثة للوصول الى احكام سيطرتهم على الهيئات العليا في الثورة

أهداف الموضوع:

- تناول حياة الباءات الثلاثة قبل الثورة واثنائها لمعرفة دورهم الجبار فيها
- تبيان العراقيل التي واجهتهم اثناء محاولتهم الوصول للثورة
- إبراز أحد أهم مراحل الثورة
- الصراع الواقع بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان و النتائج المصاحبة له

أسباب اختيار الموضوع :

هناك مجموعة من الأسباب التي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع المهم و أوردناها فيما يلي :

أسباب موضوعية :

- ارتباط الموضوع بطبيعة التخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر والثورة الجزائرية خصوصا
- تسليط الضوء على موضوع هام جدا في الثورة الجزائرية والذي لم يأخذ حقه من الدراسات التاريخية

أسباب ذاتية:

- رغبتنا العارمة في دراسة تاريخ الجزائر عموما والثورة الجزائرية خصوصا وابراز أهم قضاياه
- قلة الدراسات السابقة حول هذا الموضوع الحساس وفتح آفاق جديدة للباحثين للتعمق فيه

إشكالية الموضوع :

ان المتبع لمسار الثورة الجزائرية من جميع الجوانب سيجد مجموعة من الاحداث و المحطات التاريخية و بعض من القادة الثوريين الذين لعبوا دورا كبيرا في رسم معالم الثورة المجيدة و هؤلاء القادة كان بينهم مجموعة من الصراعات و النزاعات التي كادت تعصف بها و تحرفها عن هدفها الحقيقي المتمثل في الاستقلال و استرجاع السيادة الوطنية و من بين هؤلاء القادة نذكر الباءات الثلاثة المتمثلة في كل من كريم بلقاسم و لخضر بن طوبال و عبد الحفيظ بوصوف الذي دار بينهم صراع كبير حول القيادة و ما نتج عنه فيما بعد ومن هنا فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول سطوع نجم الباءات الثلاثة وإحكام السيطرة على الهيئات القيادية للثورة وطبيعة الصراع الدائر بينهم

و للإجابة على ذلك نطرح مجموعة من التساؤلات الجوهرية:

- من هم الباءات الثلاث؟
- ما طبيعة العلاقة التي جمعتهم؟
- ماهي الأسباب و الدوافع الجوهرية لبزوغ الصراع بينهم ؟
- و ما مدى تأثيره على مسار الثورة ؟
- و كيف كانت نهاية الصراع بينهم؟

منهج الدراسة:

كي نحيط بكل جوانب الموضوع اعتمدنا على عدة مناهج تقتضيها طبيعة الموضوع و هي :

- المنهج التاريخي الوصفي: وذلك من خلال ابراز أحداث ومحطات تاريخية ووصفها لفهم التطورات الحاصلة أثناء الثورة وصولا إلى ابراز الصراع الواقع في الهيئات القيادية للثورة
- المنهج التحليلي: عن طريق تحليل بعض المحطات التاريخية الحاسمة ومناقشة تبعاتها
- **خطة البحث:**

من أجل الاجابة على اشكالية الدراسة المطروحة قمنا بوضع خطة الدراسة و تتكون من مقدمة و ثلاث فصول و خاتمة

خصصنا الفصل الأول لترجمة حياة الباءات الثلاثة قبل الثورة وأثنائها

وفي الفصل الثاني خصصناه لتبيين طبيعة الصراع القائم بينهم ونهايته مع إنشاء الحكومة المؤقتة في 18 سبتمبر 1958

أما الفصل الثالث فكان لانفجار الصراع والخلاف مع هيئة الأركان ودور مؤتمر طرابلس في تصدع الهيئات القيادية للثورة

وبعد تقديمي ل لب الدراسة وصلت لخاتمة حيث استعرضت أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الإجابة على التساؤلات التي طرحت في مقدمة البحث

أهم المصادر و المراجع :

كل عمل يعتمد في الأساس على مادة علمية من جملة المصادر و المراجع التي كلما تنوعت كلما أفادت أكثر في الدراسة و من بين أهم المصادر و المراجع التي اعتمدنا عليها :

- مؤلفات محمد عباس ومنها: تاريخ الثورة الجزائرية – نصر بلا ثمن-
- مؤلفات رابح لونيسي: دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين
- مذكرات الرئيس على كافي: من المناضل السياسي إلى القائد العسكري
- مؤلفات عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية
- مؤلفات محمد علوي: قادة ولايات الثورة الجزائرية 1962/1954
- مؤلفات محمد حربي: جبهة التحرير الوطني – الأسطورة والواقع-

الفصل التمهيدي:

ترجمة لشخصيات الباءات الثلاث

1- كريم بلقاسم:

أ- المولد والنشأة:

أبصر النور في 14 ديسمبر 1922 ببلدية أيت يحي بدائرة ذراع الميزان بعمالة تيزي وزو الأب اشتغل بالتجارة وعمل قايد بالنيابة لمدة قصيرة[1]، درس تعليمه الابتدائي بالعاصمة التي تخرج منها عام 1936[2]، درس مبادئ المحاسبة، جند تجنيدا إجباريا والتي سرح منها في أجويلية 1945.

ب- نشاطه السياسي:

نشط بحزب الشعب الجزائري عام 1945 كما كان عضوا بارزا في حركة انتصار الحريات الديمقراطية ومسؤولا عن ناحية ذراع الميزان، كان رافضا للقوانين الفرنسية والتجأ إلى جبال منطقة القبائل.

انضم إلى المنظمة الخاصة سنة 1947، تصدى للأزمة البربرية سنة 1949، حكم عليه بالأشغال الشاقة سنة 1951 وبالإعدام سنة 1952.

أثناء أزمة حزب الشعب الجزائري كان مع تيار المصاليين ثم بدأ يقترب من الحياديين وأعضاء اللجنة الثورة للوحدة والعمل[3].

تم الاتصال بكريم بلقاسم وعمر أوعمران في ماي 54 من طرف مجموعة الخمسة في مقهى العرش وتحديدا مع بوضياف وبن بولعيد.

---

[1] لزهر بديدة، رجال من ذاكرة الجزائر، ج 11، منشورات الرياحين، الجزائر(د.ت) ص 5.

[2] سليمة يشيرء من أعلام الجزائر في العصر الحديث، كريم بلقاسم أسد الجبال، المكتبة الخضراء للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر (د.ت) ص 9

[3] الطيب محمد علوي: قادة ولايات الثورة الجزائرية (1954-1962)، منشورات اتحاد الكتاب الجزائريينء دار على بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة ص 85-86.

ج: نشاطه الثوري:

كان من المستحيل دعوتهما إلى اجتماع 22 لأنهما كانا لا يزالان بعيدين عن آرائهما (منطقة القبائل كانت موالية لمصالي الحاج)[1].

شارك في اجتماع مجموعة الستة الأول 10 أكتوبر 1954 وفي اجتماع مجموعة السنة الثاني 24 أكتوبر 1954 (اجتماع الحسم).

يعتبر أحد أباء الثورة الجزائرية، شارك في هجومات الفاتح من نوفمبر 1954[2].

في مؤتمر الصومام التاريخي 20 أوت 1956 مثل المنطقة التاريخية الثالثة رفقة محمدي السعيد وعميروش[3] حيث كان من المعدين للمؤتمر، كان عضو المجلس الوطني للثورة وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ، شارك في مؤتمر القاهرة 20 أوت 1957، ووزير في التشكيلات الثلاث للحكومة المؤقتة (نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة وزير الداخلية)، شارك في اجتماع العقداء العشرة بتونس 1959[4].

أمضي اتفاقية إيفيان الثانية مساء الأحد على الساعة الخامسة ونصف 18 مارس 1962 حيث كان رئيس الوفد الجزائري المفاوض.

د: بعد الاستقلال:

عارض كريم بلقاسم نظام الرئيس أحمد بن بلة 1962، ثم نظام الرئيس هواري بومدين 1965[5].

كان يسأل عن أخبار الجزائر في منفاه الاختياري حيث التقى بالرائد الخضر بورقعة وسأله عن حركة 11 ديسمبر 1967 وتبعاتها وسأل عن مصير الطاهر الزبيري[6].

---

[1] محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، دار النعمان للطباعة والنشر، 2011، ص 56.

[2] محمد علوي: المرجع السابق، ص87.

[3] عبد الحفيظ أمقران الحسني، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2010،ص 52.

[4] محمد علوي، المرجع السابق، ص 88.

[5] محمد علوي، المرجع السابق، ص 89.

[6] لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة الجزائر ,2013، ص 225.

أسس عام 1968 حزبا معارضا (الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري) معارضة لنظام بومدين.

اغتيل في أحد فنادق مدينة فرانكفورت الألمانية 18 أكتوبر 1970 في ظروف غامضة[1].

2 – لخضر بن طوبال:

أ: المولد والنشأة:

أبصر النور في 8 جانفي 1923[2] في ميلة عمالة قسنطينة أنذاك، اشتهرت هذه القرية بالمبادئ والقيم العالية[3]. اسمه الحقيقي سليمان واسمه الثوري عبد الله[4].

تميز بالذكاء في الشؤون العسكرية والسياسية، فقد ذكر أنه اكتسب ذلك من مدرسة النضال الوطنية وسنوات نضاله الطويلة حيث انخرط في حركة انتصار الحريات الديمقراطية وتولي مسؤولية خلية ميلة القديمة[5].

خلال ح ع 2 التحق بحزب الشعب الجزائري[6].

ب :نشاطه بعد ح ع 2:

نشط في المنظمة الخاصة ونظم الخلايا العسكرية بمنطقة الشمال القسنطيني 1947-1948[7].

صدر في حقه حكم الإعدام غيابيا بتاريخ 30جوان 1951، ، غير أنه استطاع الهرب إلى الجبال.

شارك في اجتماع مجموعة 22 التاريخية، وبعد تفجير الثورة الجزائرية كان نائبا ثانيا لديدوش مراد ومسؤولا عن المناطق التالية: جيجل، الشقفة، الطاهير، الميلية إلى غاية قسنطينة، كان بن طوبال إلى جانب زيغود يوسف

[1] محمد علوي، المرجع السابق، ص 89.

[2] على زغدود: صفحات من ثورة التحرير الجزائرية، دار منجلة للطباعة الجزائر، 2006، ص 239.

[3] مديرية المجاهدين لولاية بسكرة: مجموعة 22 التاريخية المخططة لتفجير الثورة أول نوفمبر 1954، الزيبان للفنون المطبعية نوفمبر 2004، ص26

[4] رابح لونيسى: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 93

[5] عبد الله مقالاتى، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1 ، منشورات بلوتو، الجزائر، 2009 ، ص 38.

[6] محمد علوي، المرجع السابق، ص73.

[7] بسام العسلي: الصراع السياسي على نهج الثورة الجزائرية، ج8،ط2، دار النفائس، بيروت، 1986، ص 189.

حيث نشطا في الشمال القسنطيني وكان أحد مهندسي هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955، شارك في مؤتمر الصومام التاريخي 20 أوت 1956، كان عضوا غير دائم في المجلس الوطني للثورة الجزائرية[1].

خلف زيغود يوسف على رأس المنطقة التاريخية الثانية، شارك في اجتماع العقداء العشرة في تونس

عضو الوفد المفاوض في اتفاقيات الاستقلال (لي روس، إيفيان 2) 1962

ج : بعد الاستقلال:

تم القبض عليه في قسنطينة خلال حرب الولايات 1962 ثم اطلق سراحه بعد ذلك ، شغل منصب مدير الشركة الوطنية للحديد والصلب ورئيس المجلس الاداري للوحدة العربية للحديد والصلب للمنظمة العربية بالجزائر، توفي في 21 أوت 2006.

يرقد اليوم في مربع الشهداء في مقبرة العالية بالعاصمة.

3 – عبد الحفيظ بوصوف:

أ – المولد والنشأة:

ولد يوم 17 أوت 1926 بمدينة ميلة والده خليل وأمه تدعى زهرة سعود[2] انشأ في أسرة ميسورة الحال تنشط في الفلاحة له أربعة أخوة[3].

لقب خلال الثورة التحريرية بسي مبروك وعرف في محيطه الاجتماعي بعبد الله[4].

درس بالكتاب في مسقط رأسه وفي سن الثامنة درس في المدرسة الفرنسية حيث تحصل على الشهادة الابتدائية كان ذكيا محبا لوطنه[5].

---

[1] محمد علوي، المرجع السابق، ص 74-75

[2] الصادق مزهود وآخرين، المجاهد ع الحفيظ بوصوف السياسي المحنك والاستراتيجي المنير ,دار الفجر للطباعة الجزائر، 2003، ص 7

[3] المرجع تقسه, ص8

[4] حسان عليق لعزازي، العقيد عبد الحفيظ بوصوف وإسهامه في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (1962-1943)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، مع للأساتذة، بوزريعة 2009 -2008 ص 17.

[5] الصادق مزهود، المرجع السابق. ص 17.

أنهى دراسته عام 1944 لينتقل إلى قسنطينة حيث عمل عند معمر فرنسي في دكان لتنظيف الملابس.

ذكرت أخت سي المبروك أنه درس في قسنطينة في ثانوية أحمد رضا حوحو ثانوية أومال AUMALE) سابقا حيث تحصل على شهادة الباكالوريا، نشط في الكشافة الإسلامية الجزائرية في المدينة نفسها[1].

أما مستواه العلمي فقد ذكر المجاهد عبد الكريم حساني أنه ذو مستوى ثانوي بينما ذكر المجاهد إبراهيم لحرش أن أب المخابرات الجزائرية واصل تعليمه عن طريق المراسلة ليتحصل على شهادة ليسانس.

وهنا نتوصل إلى أن شخصا قام بتأسيس شبكة المخابرات الجزائرية مستبعد أن يكون له مستوى الابتدائي.

ذكي وفطن شديد الثقة بالنفس وكتوم لدرجة الغموض حتى مع أقرب الناس اليه[2].

كان شغوفا بالقراءة والمطالعة خاصة الكتب التي تتكلم عن تاريخ المقاومة الجزائرية وكان هدفه من هذه المطالعة هو التوصل إلى عوامل اخفاق هذه المقاومات، حيث كان منذ صغره ناقما على الاستعمار محبا للجزائر و إستقلالها .

نشأ في بيئة متشبعة بالقيم الوطنية خاصة أن منطقته شهدت وعيا فكريا تحرريا حيث كانت قبلة لمبارك الميلي أحد آباء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

ترعرع عبد الحفيظ في بيئة فيها وعي إسلامي قاده مبارك الميلي ومجموعة من العلماء الذين درسوا على يد العالم الجليل عبد الحميد بن باديس الذي غرس فيهم مبادئ و قيم سامية و التي تهدف الى طرد الاستعمار و إحياء لتعاليم الاسلام الذي حاول الاستعمار تهويدها [3].

ب : نشاطه السياسي:

[1] حسان عتيق لعزازي، المرجع السابق، ص 22.

[2] المتحف الوطني للمجاهدين: ملحقة عين تيموشنت، المجاهد عيد الحفيظ بوصوف (1926 – 1980) ، ص 9.

[3] حسان عتيق لعزازي، المرجع السابق، ص 19 -21

نشط في حزب الشعب الجزائري بشكل بارز وفي المنظمة السرية التي اكتسب منها مهارات حربية هامة أهلته أن يكون أحد قادة و رجال الثورة الجزائرية[1].

شارك في مظاهرات 8 ماي 1954 وتوصل مع المتظاهرين و الشرفاء إلى أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.

ذكر المجاهد قارة مصطفى زبير: "خلال أحداث 8 ماي 1945 التي عرفتها مدينة ميلة قام سي عبد الحفيظ بوصوف رفقة سليمان بوعروج بتمزيق الأعلام الفرنسية التي كانت تزين مدينة ميلة استعدادا للاحتفال بفوز الحلفاء في الحرب العالمية الثانية[2].

انخرط في حزب الشعب الجزائري عام 1941 وعمره لا يتجاوز 16 وقد أسس في ميلة خلايا تضم مجموعة من نشطاء مدينته[3]، ومن بينهم سي سليمان الخضر بن طوبال)، وفي هذا الصدد يقول المجاهد بن زراقة محمد الطاهر :" لقد كان عبد الحفيظ بوصوف يتميز منذ نعومة أظافره بالذكاء والفطنة ويعود له الفضل في تأسيس الأفواج الأولى للمناضلين بمدينة ميلة قبل أن يتحول إلى مدينة قسنطينة حيث أسس هناك فوجا من مناضلي حزب الشعب الجزائري، لكنه ظل على اتصال دائم بمناضلي مدينته"[4].

ونظرا لنشاطه المتميز تمت ترقيته في قيادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية حيث أصبح سنة 1947 مسؤولا عن دائرة الحزب في مدينة سكيكدة[5]، وفي نفس العام أصبح عضوا في المنضمة الخاصة.

وبعد اكتشاف المنضمة الخاصة في 18 مارس 1950 اضطر إلى العودة لمسقط رأسه ثم انتقل إلى سكيكدة حيث عين مراقبا لحركة انتصار الحريات الديمقراطية.

---

[1] المرجع نفسه، ص 24

[2] الصادق مزهود وآخرون، المرجع السابق، ص 8

[3] المتحف الوطني للمجاهدين، ملحقة عين تموشنت، المرجع السابق، ص3.

[4] الصادق مزهود وأخرون، المرجع السابق، ص 7

[5] لخضر سقير، شخصيات جزائرية، ج1، ط1، دار الأمل للدراسات والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2007ء ص 36.

الفصل الأول: بداية سطوع نجم الباءات الثلاث في الهيئات القيادية

- المبحث الأول: دورهم في الولايات التاريخية
- المبحث الثاني: دورهم في لجنة التنسيق والتنفيذ
- المبحث الثالث: دورهم في الحكومة المؤقتة

المبحث الأول: دورهم في الولايات التاريخية

أ: كريم بلقاسم :

في الاجتماع الذي جمع ممثلين اللجنة الثورية للوحدة والعمل وكريم بلقاسم في منزل المناضل مراد بوكشودة تم فيه معالجه قضيه تقسيم الجزائر التي اقرها محمد بوضياف وهي اربع مناطق(الاوراس شمال قسنطينة الجزائر العاصمة وهران) فساله كريم بلقاسم عن منطقه القبائل فأجابه محمد بوضياف انها مجاوره العاصمة فهي منطقه واحده وسيكلف بها ديدوش مراد ويساعده كريم بلقاسم واوعمران فرفض كريم بلقاسم و اعترض على هذا باعتباره ان منطقه قبائل تتمتع بتنظيم ثوري محكم على على غير بغية مناطق الوطن [1]

وبعد اجتماع جوان جوان 1954 الذي يرى الذي جرى في منزل الياس دريش بالجزائر العاصمة الذي حضره 22 شخص والذي قرر الاجتماع التحضير للثورة واقناع ممثلي القبائل بقرارات الذي خرج الذي خرج بهذا الاجتماع وضمهم الى القيادة الجماعية [2]

فقامت اللجنة التنفيذية بالاتصال بكريم بلقاسم وعمران على ما تم التواصل اليه في اجتماع 22 الذي لم يحضروه لكن لم يتوصل الطرفين الى اي نتيجة

وبعد الاستبيان الذي قدمته اللجنة الخماسية الذي بعث لهم مع كريم بلقاسم وعمران للمصريين والمركزيين فالكل منهن تشبث برايه فقرر كريم بلقاسم الانضمام الى اللجنة الخماسيةفي اوت 1954 يصبح العضو السادس فيه[3]

في 15 اكتوبر 1954 عقد القسم الاجتماعي مع مسؤولين النواحي بدوار بطرونه حتى فيه تعليمات القضاء بالتدريب الافواج وتدريبها على استعمال الأسلحة ووضع المتفجرات

في اخر اجتماع لقاده المناطق يوم 23 اكتوبر 1954 بحي سانت اوجان تم تحديد يوم الاثنين فاتح من نوفمبر 1954 يوم اندلا ع الثورة التحريرية، وتم فيه تقسيم مناطق التراب الوطني الى سته مناطق فكانت المنطقة الثالثة التي تمثل القبائل عينه كريم بلقاسم قائدا عليها ونائبه عمر وعمران[4]

[1] محمد بوضياف : التحضير للثورة نوفمبر1954،ط2،دار النعمان للطباعة و النشر، الجزائر ، ص 46
[2] محمد بوضياف : المصدر نفسه ،ص48
[3] باسطة ارزقي، موقف وشهادات في الثورة التحريرية دار الهدى للطباعة والنشر الجزائر 2009ص146
[4] محمد بوضياف: المصدر نفسه ص 68

ب- لخضر بن طوبال

وصوله لقيادة المنطقة الثانية:

تعد منطقة الشمال القسنطيني من أقوى المناطق بعد اندلاع الثورة مباشرة في احتضان أفكار الجهاد ولتحرير والاستقلال وطرد المعمرين و الاستعمار، وقد تولى قيادتها منذ البداية رجال الثورة الذين ساهموا في استقلال الجزائر، و أول قائد يذكر في هذا السياق هو البطل "ديدوش مراد"[1]، كان ديدوش من ألمع وجوه الحركة الوطنية[2].

ومع مطلع سنة 1955 وبالضبط في 12 جانفي حاصرت القوات الفرنسية منطقة بوكركرة[3]، أين كان يتواجد ديدوش على رأس سبعة عشر (17) مجاهدا مقابل 500 جندي فرنسي فكان اختلال الكفة واضحا لصالح الاستعمار، وقعت أول معركة اضطرارية كان من الصعب تجنبها، فقرر ديدوش مراد خوضها، أدت إلى استشهاده[4].

بعد استشهاد القائد المغوار ديدوش مراد أوكلت تولى من بعده قيادة الولاية زيغود يوسف[5]، وقد كان لخضر بن طوبال مساعدا رئيسا له[6]، وقد عمل زيغود يوسف جاهدا على على نشر روح المقاومة و التصدي للاستعمار لدى أهالي منطقته، ولقد حرص طوال مدة قيادته للمنطقة الثانية على تأكيد وتثبيت مبدأ القيادة الجماعية[7].

---

[1] أمال شلبي، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1962/1954 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث و المعاصر كلية الأداب و العلوم الإنسانية بجامعة باتنة،2006/2005 ص: 374.

[2] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة نجيب عباد و صالح المتلاوي، الجزائر ،1996 ص:190.

[3] وقعت في دوار الصوادق القريبة من بلدية زيغود يوسف حاليا.

[4] محمد الصالح الصيق، من الخالدين الذين حملوا لواء الجهاد وحققوا معجزة النصر، ص: 22،21

[5] الشهيد زيغود يوسف، سلسلة رموز الثورة الجزائرية 54/62، ، ص:24.

[6] على كافي، مذكرات الرئيس علي كافي ،من المناضل السياسي الى القائد العسكري ،دار القصبة ،الجزائر،2010 ص:73.

[7] الشهيد زيغود يوسف، المرجع السابق، ص: 77،75

– لخضر بن طوبال قائدا للولاية الثانية:

مباشرة بعد تولي العقيد لخضر بن طوبال مهمة قيادة الولاية الثانية شرع في تنظيمها وهيكلتها وفقا لقرارات مؤتمر الصومام، وقد دامت فترة حكمه من 23 سبتمبر 1956 إلى أفريل 1957. وقد بادرت جبهة التحرير الوطني بتشكيل مجالس شعبية للوقوف معه، ومع تطورها والتفاف الشعب حول جبهة وجيش التحرير تحولت المجالس الشعبية إلى مجالس بلدية تدير الشؤون الإدارية والاجتماعية في الأرياف والقرى والأحياء الشعبية وكان لها عدة مكاتب لتسييرها[1].

وقد شرع لخضر بن طوبال في إعادة التقسيم الجغرافي، والهيكلي للولاية وأصبحت الولاية تضم خمس مناطق، كما شرع الأخير في تطوير الهياكل العسكرية والنظامية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية فكانت الصلاحيات التي أقرتها القيادة حصنا منيعا ضد المتربصين به [2].

وفي فترة لخضر بن طوبال 1956، بدأت الطالبات والممرضات يلتحقن بالجبال قادمات من المدن[3].

أما في التنظيم العسكري فقد كانت الولاية تحت قيادة القائد العام برتبة صاغ ثان ونوابه برتبة صاغ أول، وتقسم إلى مناطق كل منطقة بقيادة قائد عام برتبة ضابط ثان، وتقسم المناطق إلى نواح كل ناحية بقيادة قائد عام

وبما أن التسليح يعتبر المحرك الرئيسي للعمل العسكري فقد اهتم قادة الثورة بالولاية الثانية أهمية خاصة لقضية التسليح، وبذلك كلف عمار بن عودة قيادة إمداد الشرق المنصب بتونس ديسمبر 1956 بتسليم الولاية الثانية وغيرها من الولايات 1500 قطعة سلاح[4].

وأهم التغيرات التي مست الولاية الثانية أثناء قيادته:

[1] لبني ياسى، تطور الثورة في الولاية التاريخية الثانية 1954-1962م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خير بسكرة، السنة الجامعية 2012/2013، ص:43.

[2] على كافى، مرجع سابق، ص:109.

[3] الفداء هو أسلوب من أساليب الكفاح المسلح، اعتمدته الولاية الثانية منذ اندلاع الثورة التحريرية في المدن الكبرى، وتم تشكيل خلايا فدائيين لذلك تحت تصرف جيش التحرير في نشاط سري محكم.

[4] لبنى بأسي، مرجع سابق، ص: 84،45

1- تشكيل لجان على مستوى كل المركزية، هيئة أقرها المؤتمر، ومسؤول الجبهة يتمتع بالسلطة ومن مهامه:

أ- تنظيم وترأس اجتماعات اللجنة.

ب- السهر على احترام مبدأ الإجماع أو الأغلبية في اتخاذ القرارات.

ج- يسهر أثناء الاجتماعات على تطوير التكامل والانسجام فيما يتعلق بالميدانين السياسي والعسكري.

د- يبلغ التوجيهات والتعليقات اللازمة إلى جميع الأعضاء، ويبحث معهم شروط تطبيقها.

هـ- التمتع بالسلطة وصلاحية التفتيش والرقابة فيما يتعلق بنشاط وأعضاء لجنته، وكذلك مجموع اللجان التي في سلم تصاعدي، ثم تعيين مسؤول عسكري على جبهة التحرير الوطني (مجاهدين، مسبلين، فدائيين)، وهو بالتالي يعتبر المسؤول الأول عن:

- التدريب العسكري لجنود جيش التحرير الوطني .

- النشاطات والعمليات العسكرية التي تقع في حدود دائرته .

- يراقب ويحدد مكان العمليات ويقيم النتائج .

ومسؤول سياسي الذي يقوم بالتربية السياسية لعناصر الجيش الوطنين كما يسهر على الاتصال الدائم والتحاور المستمر مع مختلف شرائح الشعب[1]،

ثم تعيين مسؤول الاتصالات والاستعلامات ومهمته مراقبة الاتصالات البريدية، ويسهر على حسن سير البريد أن يكون مطلعا باستمرار على عدد قوات العدو ومراكزها وتحركاتها ويبلغ كل ما لديه من معلومات إلى أعضاء اللجنة بصفة عامة وإلى المسؤول العسكري خاصة، وبالتالي عليه أن ينظم شبكة استعلامات عبر كامل مجموع تراب المنطقة التي يتواجد فيها العدو في المدن والقرى والأرياف، ويسهر على حسن عملها، كما أن مهام مسؤول الاتصالات والاستعلامات أن يكون محاطا دائما بأناس على قدر كبير من السرية والإيمان، ومن مهامه

[1] علي كافي، مرجع سابق، ص. 113،112

الأساسية أيضا العمل باستمرار والبحث الدائم عن طرق الاتصال بالمجندين الجزائريين في صفوف جيش العدو، وبالتالي العمل على إقناعهم بضرورة الالتحاق بصفوف الثورة بأسلحتهم ومحاولة الحصول على المعلومات الدقيقة التي تمكن من الهجوم على مراكز العدو بفضل معلوماتهم ومساعدتهم

ونظرا لمسيرة الثورة والتحقيق عن الشعب قرر القائد لخضر بن طوبال ضبط تنظيم محكم ودقيق لعملية التموين، وتحقيقها لهذا الهدف عينت مسؤولا يعمل تحت إشراف اللجنة وهو تابع لها هرميا من القسم إلى الولاية، واللجنة هي التي تخصص له الاعتمادات اللازمة للقيام بمهمته، وتحدد له مختلف الطلبات (تموين، لباس، أدوية، أدوات).

أما في مجال التنظيم الإداري كان لكل لجنة من اللجان (لجنة الولاية، لجنة المنطقة، لجنة الناحية، لجنة القسم) أمانة خاصة بها، وتتشكل من مجاهدين أكفاء وتسهر على إعداد وتنظيم وحفظ وصيانة مختلف الوثائق، تعليمات، قرارات، محاضرات، منشورات، قوائم...الخ.

لقد كان تنظيم الشعب وتأطيره يحتلان اهتماما بالغا من مسؤولي قيادة الولاية الثانية في مختلف الميادين: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية [1].

وفي الأخير نستنتج أن فترة القائد لخضر بن طوبال من سبتمبر 1956 إلى أفريل 1957 أصبحت من خلالها الولاية الثانية ولاية نموذجية وذلك لحزمه وقدرته الكبيرة على القيادة، حيث استطاع أن يعطي نفسا لكل جوانب التنظيم مستعينا بإطارات الولاية الثانية خاصة زيغود يوسف .

[1] علي كافي، مرجع سابق، ص 114،115

-ج عبد الحفيظ بوصوف

لعب عبد الحفيظ بوصوف دورا أقل ما يقال عنه أنه جبار في الولاية الخامسة و المتمثلة فيما يلي :

1 - شرع عبد الحفيظ بوصوف في العمليات الأولى في بقية أنحاء الولاية الخامسة، غير أن هذه العمليات لم تكن ناجحة، وذلك لاختلاف في العدة و العتاد بين الجانبين و وجود إدارة فرنسية حاكمة و حاضرة بشكل كبير بالمنطقة[1].

2 - عمل بوصوف في وهران على التنسيق مع رفقائه في مخبأ متواضع يقع في شارع فيليب قريب من شاطوناف، مقر الشرطة الفرنسية، وهو مشهور بتعذيب المناضلين، ، وهذا المخبأ هو بيت صالح فيزي، وتقاسموا المهام فقد شرع بن مهيدي بعمليات قطع الأسلاك الهاتفية، أما فريق سي مبروك المتواجد بأولاد موسى قاموا بتخريب السكك الحديدية، والأسلاك الكهربائية والهاتفية، وقناة المياه التي تصل سد بني بهدال بوهران والمدن المجاورة لها ، إلى غاية 1955[2].

3 - في مارس 1955 غادر بن مهيدي وهران، والتحق بالغزوات في إطار مهمة أوكلت اليه ، في حين بقي سي مبروك مرابطا صابرا في المنطقة "، وكان يتنقل أحيانا إلى بني سنوس وأحيانا إلى بني هديل، ولم يكن يعلم بتنقلاته ومهامه، فقد عقد اجتماع ضم كل المسؤولين في بيت بن عمار القاضي كان برنامج العمل يتمثل في إيقاف كل العمليات في غرب البلد كله، وفي كل القطاعات، صدم المناضلين بهذا القرار، وقد أقنع (سي مبروك) المناضلين بأنها هدنة، فخلال هذه الفترة انتقل أغلب مسؤولي المنطقة الخامسة إلى الريف المغربي للتنسيق مع المقاومة المغربية وجيش التحرير المغربي لأجل تزويد الثورة بالسلاح[3].

---

[1] وزارة التسليح والاتصالات العامة : عبد الحفيظ بوصوف و الاستراتيجية في خدمة الثورة ت.ع قندوز فوزية عباد ط2،دار هومة،الجزائر،2014، ص 25.

[2] شريف عبد الدايم: عبد الحفيظ بوصوف ،ANEP،الجزائر،2014، ص 57.

[3] نفسه، ص 57.

4 – بعد انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 أصبح بوصوف عضو بالمجلس الوطني للثورة[1] وعندما انتقل بن مهيدي إلى العاصمة عين قائدا على الولاية الخامسة برتبة عقيد في سبتمبر 1956[2]، حيث أعيد تقسيم الولاية الخامسة إلى ثمانية مناطق والتي ستوسع نطاق الكفاح إلى حدود أقاليم الجنوب بمنطقة أفلو خاصة أين قام ج.ت.و بطرد عناصر فرنسيين كانوا متواجدين هناك[3].

5– في المرحلة الثانية من مخطط عمل عبد الحفيظ بوصوف شرع في تكوين شبكة الاتصالات بالمنطقة[4]، وقام بإنشاء مكاتب الاتصال ومكاتب استقبال، وتعبئة المتطوعين وقواعد خلفية وخاصة مراكز التكوين العسكرية والتقنية،[5] التي كان أولها مركز تكوين أعوان الاتصالات عام 1956 والمدرسة الأولى للإطارات عام 1957 وهذا في سرية تامة[6]. كما كان لعبد الحفيظ بوصوف مهام داخل لجنة التنسيق والتنفيذ التي تشكلت رسميا خلال مؤتمر الصومام، واختير أعضاءها من طرف م.و.ش.ج واعتمد أعضاءها أن يكونوا من العناصر التي كانت متواجدة داخل التراب الوطني وهذا تجسيدا المبدأ أولوية الداخل على الخارج[7].

[1] ينظر ملحق رقم 1 لقائمة أعضاء المجلس الوطني للثورة.

[2] محمد الشريف ولد محمد: عناصر للذاكرة حتى لا ننسى أحد ،دار القصبة،الجزائر،2009 ،ص 21.

[3] وزارة التسليح والاتصالات العامة: مصدر سابق، ص26.

[4] شريف عبد الدايم: مرجع سابق، ص 56.

[5] نجاة بية: استراتجية الثورة، مرجع سابق، ص 241.

[6] وزارة التسليح والاتصالات العامة: مصدر سابق، ص26.

[7] إبراهيم الرئيسي: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني 19541962،دار هومة، الجزائر،2007.ص 85.

المبحث الثاني: دورهم في لجنة التنسيق والتنفيذ: CCE[1]

– كريم بلقاسم

بعد قرار مؤتمر الصمام وهو تشكيل قيادات جماعيه وطنيه وذلك لتوحيد المواقف وضمان نجاح الثورة انشئت لجنه التنسيق والتنفيذ وكان من اعضائها الخمسة كريم بلقاسم كلف بالجانب العسكري [2]فيقول سعد دحلب ان كريم بلقاسم لم تكن له صلاحيات محدودة في اللجنة بل كان له نفوذ كبير ويناقش في كل المسائل ولا يخفى عليه شيء[3] بعد انضمامه لهذه اللجنة وبدا النشاط فيها، ارسل العقيد عميروش لحل النزاعات التي نشبت في الأوراس بعد استشهاد مصطفى بن بولعيد الا انا الأخير لم يوفق في هذه المهمة في 1956 بدأت لجنة التنسيق والتنفيذ بمخططات المواجهة ضد العدو وبدأت بالعمليات الفدائية التي تمثلت في اضراب الثامن ايام من 28 جانفي الى اربعه فيفري 1957 حيث شمل هذا الاضراب مختلف المدن الجزائرية وذلك الاستجابة الشعب لهذه الاضرابات بعد نجاح هذه الاضرابات مدينه الجزائر توجهت بلقاسم الاختباء في المنزل في المنزل جان توبو بحي اول ماي بالجزائر العاصمة[4] وبعدها غادر كريم بلقاسم مدينه الجزائر بمساعده المناضل محمد اعماره حيث توجه الى مركز القيادة ل لعقيد الصادق دهليس بالبليدة وتم هناك اجتماع مع اعضاء لجنه التنسيق والتنفيذ قرروا فيه اللجوء الى الخارج فتوجه بلقاسم وبالخدة الى الشرق عبر الولاية الثانية والثالث وكان ذلك في 25 فيفري 1957 في 22 مارس 1957[5] وصل كريم بلقاسم وحظر اجتماع عقده قائد ه الولاية محمد سعيد اثناء الاجتماع لاحظ بلقاسم كريم ان هناك طائره تحلق تابعه للجيش الفرنسي فوقها فامر المجاهدين بمغادره مكان

في افريل 1957عقد كريم بلقاسم اجتماعا مع مسؤولي الولاية الاولى في تونس بيت ابراهيم المكلف الاول بالجانب العسكري [6]

في اواخر جوان 1957 وصلوا الى تونس عقدوا اجتماع تمت فيه مناقشه انعكاسات اضرابات 8 ايام وتطور القضية الجزائرية على العسكري وهذا ما جعل كريم بلقاسم يحذر عبان رمضان بعد هذا الوضع المتأزم بين السياسيين والعسكريين على المجلس الوطني للثورة بالقاهرة في 20 اوت 1957 وكان هذا الاجتماع لتعيين خليفة

[1] CCE : le comité de coordination et execution (1954-1962) ابويكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير

[2] عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية و نصوصها التاريخية 1962/1954، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2010 ،ص10

[3] سعد دحلب : المصدر نفسه ، ص 44

[4] عمار بحوش : التاريخ الساسي منذ البداية و لغاية 1962، ط3، دار البصائر ، الجزائر ،2008،465ص

[5] سعد دحلب : المصدر السابق،ص39

[6] الطاهر سعيداني : القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض ،ط1 ، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ،2011،ص155

للعربي بن مهيدي فعين عبد الحفيظ بوصوف مكانه فاستغل بوصوف وكريم بلقاسم هذه الفرصة لوضع حد لعبان رمضان والتخلص من مقربيه به سعد دحلب و يوسف بن خدة و بعد مغادرة كريم بلقاسم الجزائر كان لا ينوي العودة اليها الا والسلطة في يده لذلك تخلى عن جميع ما كان يدافع عنه في مؤتمر الصومام ضد بن بلة وبوضياف وليصبح يسعى للتصالح معهم مع توجيه الانتقادات المركزين[1]

-ب لخضر بن طوبال:

جاء قرار إنشاء أول جهاز تنفيذي مركزي ملتحقا ومتسقا مع الاقتراح الذي أوصى بإنشاء الجهاز التشريعي للثورة الجزائرية.

وكانت هذه فكرة عبان رمضان، وذلك من اجل الفصل ومنع التداخل والغموض اللذان كانا يميزان الأداء السياسي والعسكري في مختلف مستويات القيادة.

وجاءت تسميتها للاستجابة لضرورتين أساسيتين كان النشاط الثوري يفتقدهما في مرحلة الانطلاقة، ونقصد بهما التنسيق بين المناطق ومع الخارج، والمبادرة بتنفيذ التوصيات والقرارات التي كان يتم اتخاذها من طرف قادة الثورة[2].

تضم لجنة التنسيق والتنفيذ عضوين اثنين من منطقة القبائل، كريم بلقاسم وعبان رمضان، والثلاثة الآخرون: بن مهيدي، وبن خدة، ودحلب[3]. وتعتبر لجنة التنسيق والتنفيذ هي مجلس حرب حقيقي، فهي تقود وتوجه جميع فروع الثورة.

وبعد تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ اتخذت من مدينة الجزائر مقرا لها، وكان ذلك المقر الدائم في الجبل، بالرغم من أن أعضاءها كانوا دائمي التنقل.

1/ الانتقال إلى تونس

[1] سعد دحلب: المصدر السابق، ص 42

[2] عيد النور خيتر، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية1954-1962، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013ء ص:171.

[3] محمد تقية، الثورة الجزائرية المصدر الرمز المال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص:238.

بنهاية 1956 وبداية 1957 اشتد الخناق على لجنة التنسيق والتنفيذ خاصة مع قرار إضراب 08 أيام، ،كان على هذا الإضراب أن يدوم من 28 جانفي 1957 إلى غاية 04 فبراير 1957[1]، مما اضطر اللجنة إلى الانتقال للخارج بعدما حوصر مقرها في الجزائر العاصمة، وذلك نتيجة لتصاعد عمليات القمع والإرهاب وتشديد الخناق على العاصمة فشعر قادة اللجنة بأنهم محاصرون...، فاتفقوا على مغادرة العاصمة يوم 25 فيفري 1957. وقد تمكن أعضاء اللجنة من الدخول إلى تونس والمغرب[2].

فبن يوسف و بن خدة وكريم بلقاسم ولخضر بن طوبال والذي لم يكن عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ ولكن بصفته قائدا للولاية الثانية، فسلكوا طريق الشرق الدخول تونس عبر الولاية الثانية. وفي 21 ماي 1957 توجه عبان رمضان ودحلب إلى المغرب عبر الولاية الرابعة والخامسة اللتين كانتا تشكلان منطقة الغرب الوهرانية[3].

قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بعدما اجتمع شملها في نهاية جوان 1957 في تونس ببعض النشاطات السياسية، وظهر هناك توتر شديد في العلاقة بين عبان رمضان وكريم بلقاسم[4].

فلدى وصول لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تونس، قررت عقد اجتماع لتدارس الأوضاع وتطورات القضية الجزائرية، وكان ذلك في بداية جوان 1957، واستطاع الاجتماع الخروج بعدة نقاط بهدف تنظيم العمل المسلح والسياسي؛ حيث تم تشكيل فروع وأقسام موازية للوزارات تتحكم فيها لجنة التنسيق والتنفيذ، بالإضافة إلى الاتصالات التي كانت مع السلطات التونسية التي أبدت استعدادها في دعم الكفاح الجزائري.

كان لقادة لجنة التنسيق والتنفيذ نشاط حثيث في تونس (تنظيم القاعدة، اتخاذ قرارات سياسية وعسكرية، الاتصال بالسلطات التونسية)، وفي مجال دعم تونس للجزائر كان لهم ذلك، ولكن خوفهم من الاستعمار الفرنسي الذي ما يزال يحتفظ بنفوذه بتونس، وازدياد ضغوط بورقيبة الداعية إلى قبول دخول المفاوضات مع فرنسا دون اشتراطات دفعت اللجنة إلى اتخاذ قرار الانتقال للقاهرة واتخاذها مقرا لها[5].

---

[1] نجادي محمد مقران، شهادة ضابط من المصالح السرية للثورة الجزائرية، غرناطة للنشر، تر: محمد المعارجي، الجزائر، 2013، ص:53.

[2] عمار بوحوش التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962ء دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص:464

[3] جعفر رتيبة، لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية1956-1958، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تاريخ معاصر، جامعة بسكرة، 2014، ص:62.

[4] عبد النور خير، مرجع سابق، ص:169.

[5] مقلاتى عبد الله، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية،ج2،وزارة الثقافة،الجزائر،2011 ،ص:272.

2/ في القاهرة:

بعد تونس توجه وفد لجنة التنسيق والتنفيذ إلى القاهرة، ووجدوا جوا مختلفا عن جو الحرب والثورة في الجزائر. وقد تم انعقاد مؤتمر بالقاهرة...، كان الدافع لذلك عاديا؛ فقد وجب تعيين خليفة لبن مهيدي، وكان من 20 أوت إلى 28 أوت، حضر لوضع أجندة المؤتمر السنوي، وكان من بين القادة :

- القائد عبان رمضان
- القائد كريم بلقاسم
- القائد لخضر بن طوبال
- القائد يوسف بن خدة
- القائد سعد دحلب
- القائد عمار أو عمران
- القائد عبد الحفيظ بوصوف[1].

وحسب تحاليل بعض المؤرخين فإن كريم بلقاسم بعد خروجه من الجزائر أصبح يميل إلى التعامل مع الخضر بن طوبال قائد الولاية الثانية، وعبد الحفيظ بوصوف قائد الولاية الخامسة، وهذا بقصد الحصول على تأييدهما لكي يصبح قائدا للثورة الجزائرية[2].

وقد كان الهدف من اجتماع القادة المذكورين بالقاهرة مبكرا وهو:

[1] سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص:67.

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية1962،دار العرب الإسلامية،بيروت،1997، ص:464.

أ- استعراض موقف الثورة العام منذ مؤتمر 20 اغسطس بوادي الصومام وحتى الآن.

ب- بحث المساعدات التي حصلت عليها وستحصل عليها الثورة خلال العام القادم من مصر والعالم العربي.

ج- مستقبل العلاقات بين الجزائر وفرنسا والأسس الممكن التفاوض عليها[1].

- **ب عبد الحفيظ بوصوف:**

- في سبتمبر 1957 أصبح بوصوف عضو بلجنة التنسيق والتنفيذ[2] من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية (م.و.ث.ج) (م.و.ت.ج) خلال اجتماعه المنعقد بالقاهرة في أوت 1957 من أجل توزيع مهام (ل.ت.ت)، فتم تنصيب بوصوف على رأس قسم الاتصالات والاستعلامات [3]، وبذلك أصبحت (ل.ت.ت) تتكون أغلبيتها من القادة العسكريين وهم: بوصوف، كريم بلقاسم، بن طوبال، محمود شريف، هواري بومدين[4]، الأمين دباغين[5].
- أما القادة السياسيين نذكر منهم: عبان رمضان، فرحات عباس، بن يوسف بن خدة سعد دحلب، ولقد كان عبان رمضان يشدد خالها على مبدأ أولوية السياسي على العسكري، كما تم طرح معالجة نقطتين أساسيتين هما: توسيع مجلس الثورة وتوسيع ل.ت ت.[6].
- اقترح كريم بلقاسم أن تتكون اللجنة من 5عسكريين وسياسيين، لكن عبان رمضان رفض ذلك، وفي الأخير تم تشكيل لجنة جديدة تكون من خمسة عقداء هم: كريم بلقاسم، بوصوف، أو عمران، محمود الشريف، بن طوبال، أما السياسيين فهم: فرحات عباس، محمد الأمين دباغين، عبان رمضان، عبد

[1] فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، مصر، 1990، ص:344.

[2] ينظر الملحق رقم (02) لقائمة أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ.

[3] وزارة التسليح والاتصالات العامة: مصدر سابق، ص 281.

[4] ولد في 1932 بضواحي قالمة، عام 1955 التحق بالثورة ثم بالولاية الخامسة، عين رئيسا لهيئة الأركان، توفي 1978 (ينظر: نجاة بية: المصالح الخاصة، مرجع سابق، ص 68.)

[5] حميد عبد القادر: عبان رمضان – مرافعة من أجل الحقيقة، دار الشهاب، الجزائر،2013،ص125.

[6] مصطفى هشماوي: جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، ص103.

الحميد مهري[1]، واضيف لهم المساجين الخمسة كأعضاء شرفيين وهم: بن بلة، بوضياف، خيضر، آيت أحمد[2].

- عندما اشتد الخناق على أعضاء (ل.ت.ت) ، قرر القادة الخمسة مغادرة الجزائر العاصمة إلى الخارج وتسيير الثورة من هناك[3]، حيث توجه كل من: عبان، سعد دحلب، إلى المغرب، بينما توجه كريم بلقاسم، بن خدة إلى تونس مرورا بالقبائل ومنطقة قسنطينة[4].
- قام كريم بلقاسم بتشكيل لجنة ثانية، وضم إليها بن طوبال. عبد الحفيظ بوصوف، أو عمران، محمود الشريف مما أعاد الكفة لصالح العسكريين، وهنا يبرز الدور الفعال الذي قام به بوصوف في الحكومة المؤقتة[5]

المبحث الثالث: دورهم الحكومة المؤقتة

كريم بلقاسم:

في مؤتمر الثاني للمجلس الوطني من 20 الى 28 اوت 1957 طرحت فكره تاسيس الحكومة المؤقتة التنسيق والتنفيذ مهمه تأسيسها ولكن بعد حدوث ازمه في اللجنة تأخر تأسيسها حتى يوم 19 سبتمبر 1958 وهذا بعد ان توفرت الظروف الداخلية والدولية وتلطف الجو لتأسيسها وضمه عده وجوه بارزه سياسيا وعسكريا في الثورة وعددهم 19 شخص[6]

فتولى كريم بلقاسم فيها نائب رئيس لفرحات عباس وزير القوات المسلحة وكانت اهداف الحكومة المؤقتة

حل مشكلة القيادة

[1] إبراهيم لونيسي: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية1954-1962،دار هومة،الجزائر،2007،ص 16.

[2] مصطفى الهشماوي :جذور أول نوفمبر1954في الجزائر، دار هومة،الجزائر،2010 ص 104.

[3] عبد القادر حميد: عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة ،منشورات الشهاب،الجزائر،2013، ص 127.

[4] مخالفة معمري: عبان رمضان، تع: زينب زخروفة، ط2، الجزائر، 2008.

[5] إبراهيم لونيسي: مرجع سابق، ص 85.

[6] عمر بوضربة النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 1960 دار الحكمه الجزائر 2010 ص ص 42 43

محاوله ايجاد حل لمشكله التسليح وتقويه القدرات العسكرية جبهه التحرير الوطني

اعاده زرع التفاؤل والامل لدى الشعب الجزائري

انشاء رسميه وشرعيه للتفاوض مع فرنسا[1]

وذلك بعد ان لاقت اعترافا دوليا من العديد من الدول منذ يومها الاول كالعراق وليبيا والمغرب وتونس[2]

حيث يقول على كافي فوجي الجميع بالإعلان عن تشكيل الحكومة لان قادت ولاية من الداخل لم يستشعر بصفتهم اعضاء في المجلس الوطني

بعد عده شهور من تأسيسها لم يعجب كريم بلقاسم والكثير منه وان توزيع المسؤوليات العديدة ادى الى جمود وانه يجب ان تعاد صياغتها لان كل ما كان العدد اقل زادت فعالية وقد تعرضت الحكومة للعديد من الازمات[3] وتعرضت للتشتت فتم إعادة صياغتها من جديد في 18 جوان 1990 قررت تشكيل الحكومة مؤقته جديدة مكونه من هواري بومدين محمد سعدي السعيد وسعد دحلب وتعيين الوزراء والرئيس لكن كريم بلقاسم أصر على انه الاحق برئاستها[4]

فتشكلت من فرحات عباس رئيسا وكريم بلقاسم نائب الرئيس وزير الشؤون الخارجية وايضا شغل منصب في وزاره الحرب مع لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف[5]

عرف كريم كيف يكون نفسه ويصنع كفاءات ساعدته في عمله و نجاحه فقام كريم بلقاسم بجوله عبر البلدان الاشتراكية وصلت حتى للصين الشعبية وكانت هذه النتائج للجولة هو زيادة حجم و مساعدات الاقطار الشعبية للثورة الجزائرية التي انتهت بزيارة الى الامم المتحدة[6] في اوت 1961 بعد

---

[1] عمر بوضربة: مرجع نفسه ص 38

[2] علي كافي مذكرات علي كافي ص 225

[3] محمد عباس ثوار عظماء مرجع سابق ص 129

[4] عمار بوحوش التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغايه نهاية 1962 المؤسسة الجزائرية للطباعة الجزائر 1988 ص 476

[5] سعد دحلب المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب ،الجزائر،2007 ص113

[6] عباس محمد ثوار عظماء ، الرجع السابق ص130

قرار اعضاء المجلس الوطني للثورة تغيير الرئيس وذلك بتغيير اسلوب الكفاح بعد فشل المفاوضات وتزايد تسلط المنظمة السرية المسلحة التي استعملت العنف والارهاب ضد الشعب الجزائري [1]تشكلت الحكومة المؤقتة الجزائرية الجديدة بتشكيله جديده حيث شغل بن يوسف بن خده منصب رئيس مكان فرحات عباس وعين سعد دحلب مكان كريم بلقاسم في وزاره الخارجية وتقلد كريم بلقاسم وزير الداخلية[2]

في مؤتمر القاهرة ظهر الصراع بين التيارين تمثل في التيار السياسي الذي يتزعمه عبد رمضان وسعد دحلب والتيار العسكري متمثل في كريم بلقاسم و عبد الحفيظ بوصوف[3] وما زاد شدة الصراع هذا هو قرارات المؤتمر التي تمثلت في اولويات السياسية على العسكري والداخل على الخارج فحاولوا الغاء مبدا الاول وانتقال السلطة الى كريم بلقاسم وحلفاؤه وظهور مصطلح الباءات الثلاث(كريم بلقاسم لخضر بن طوبال عبد الحفيظ) بوصوف[4] وذلك التقليص مسؤوليات عبان رمضان وتكليفه بمهم محدودة حيث اصبح مسؤول عن الصحافة واقصائهم جميع المسؤوليات وعادت المناصب الحساسة لكريم بلقاسم ورفاقه الذي حيث استحوذ على منصب وزير الدفاع وقاعده تونس وبنت وبصوف على جهاز استعلامات والاتصالات[5]

–أ لخضر بن طوبال:

أمام الوضع الجديد الذي آلت إليه الثورة التحريرية والمتمثل في:

- الانتصارات العديدة التي حققتها منذ اندلاعها سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.
- نجاح هجومات 20 أوت 1955.

---

[1] سعد دحلب المرجع السابقص134

[2] فتحي الديب عبد الناصر و الثورة الجزائرية ، ط2،دار المستقبل العربي ، القاهرة،1990 ص529

- [3] محمد عباس الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن 1962/1954،دار القصبة للنشر،الجزائر ،2007،ص237

[4] محمد العربي زوبيري : تاريخ الجزائر المعاصر 1962/1942، ج2،دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ،الجزائر د.ت ،ص137

[5] 1 [5] أحمد توفيق المدني، كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج3،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،الجزائر،1982 ،ص330

– التنظيمات الجديدة التي أقرها مؤتمر الصومام وتوحيد القيادة الوطنية من خلال المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA ولجنة التنسيق والتنفيذ.

– زيادة النشاط الديبلوماسي والحصول على تأييد معظم الدول العربية والدول الصديقة في العالم .

– تأثير الثورة الجزائرية على السياسة الفرنسية الداخلية، وتوالي سقوط الحكومات الواحدة تلو الأخرى[1].

وقد قام أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بتكوين الحكومة المؤقتة الجزائرية، وأعلن عنها يوم 18 سبتمبر 1958 واستقر أعضاؤها بتونس[2].

وانطلاقا من ظهور الحكومة اعترفت بها 26 دولة من بين الدول العربية والإسلامية والإفريقية والتقدمية [3]. فتأسيسها لم يكن مفاجأة كبيرة في أنحاء العالم، لأنه منذ دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي عقد في القاهرة كان من المتوقع تأسيس هذه الحكومة[4].

وقد قررت لجنة التنسيق والتنفيذ أن تتألف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من:

– رئيس المجلس: فرحات عباس .

– نائب الرئيس ووزير القوى المسلحة: كريم بلقاسم .

– نائب الرئيس: أحمد بن بلة .

– وزراء الدولة: حسين آيت أحمد، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر.

– وزير الشؤون الخارجية: د. محمد الأمين دباغين .

– وزير التسليح والتموين: محمد الشريف[5].

---

[1] رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعرفة، الجزائر، ج2، 2010، ص:22.

[2] الطاهر سعيداني، مرجع سابق، ص:169.

[3] بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية تورة أول نوفمبر1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للنشر، الجزائر 2012، ص:315.

[4] جاك دوشمان، تاريخ جبهة التحرير الوطني، منشورات ميموني، الجزائر، 2013، ص:305.

[5] بجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص:106، 107.

- وزير الداخلية: لخضر بن طوبال .
- وزير العلاقات العامة والاتصالات : عبد الحفيظ بوصوف .
- وزير شؤون إفريقيا الشمالية: عبد الحميد مهري .
- وزير المالية والشؤون الاقتصادية: د. أحمد فرنسيس .
- وزير الاستعلام: محمد يزيد .
- وزير الشؤون الاجتماعية: بن يوسف بن خدة .
- أمناء الدولة: الأمين خان، عمر أوصديق، مصطفي إسطنبولي[1].

كانت أبرز مهمة اضطلعت بها الحكومة المؤقتة فور تشكيلها هي العمل الدؤوب على تنسيق عمل وجهود مؤسسات الثورة وتنظيمها تأطيرها وتطويرها بما يخدم الأهداف الأمنية والاستراتيجية للثورة وفي مقدمتها عزل الاستعمار الفرنسي ومناوراته[2].

تولى لخضر بن طوبال في الحكومة المؤقتة منصب وزير داخلية، وقد شكلت وزارة الداخلية نواة رئيسية في قيادة الجهاز التنفيذي للثورة في السنوات الأخيرة من حرب التحرير، وقد عرفت هذه الوزارة استمرارية مميزة لأن مقاليد إدارتها كانت في يدي بن طوبال لمدة ثلاثة سنوات كاملة، وقد كان مجال عمل هذه الوزارة يشرف على تنظيمات فرعية للثورة في الخارج أيضا، وكان نشاطها محصورا على الإشراف على قدر اليات فرنسا وتونس والمغرب، أما صلاحياتها كانت متعددة تتضمن القضايا المتعلقة بالتأطير والتكوين السياسي في المدارس والقواعد العسكرية الخلفية، وبالتدخل لحل الأزمات الداخلية في صفوف وحدات جيش الحدود ومراقبة حركة العبور.

وقد كان بن طوبال يعتمد على شبكة من المساعدين والوكلاء، كما كان يسعى بن طوبال إلى تكوين ما يشبه الشرطة السرية في صفوف جبهة التحرير الوطني، وكان ذلك يتوافق مع الإيمان الذي كان بيديه حول قناعته

[1] بجاوي محمد، المرجع السابق، ص107

[2] محمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، ج 2، 2004، ص:275.

بالقواعد العملية للقبضة الحديدية التي تؤدي إلى انضباط الجماهير، حيث عرف عنه بروعه الشديد لفرض نظام شامل[1].

–ب عبد الحفيظ بوصوف: اسهامه في الحكومة المؤقتة ودوره في تفعيل وزارة التسليح والاتصالات العامة:

في سبتمبر 1958 تشكلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كبديل عن ل.ت.ت، لكن الصراعات ظلت موجود بين قادة الثورة، وعين خلالها عبد الحفيظ بوصوف وزير العلاقات العامة والاتصال[2]، وتعود فكرة إنشاء ال.ت.ت أنها لم تعين من م.و.ث. ج فقد تحولت اللجنة إلى حكومة إثر محاولة كريم بلقاسم تقريب الضباط الجزائريين القادمين من الجيش الفرنسي وتكليفهم بإعداد مشروع هيكلة جديدة ل ج.ت.و[3] وقد وجه بوصوف في ال ح.م. ج. ج.1 نداءا للعناصر الأكثر كفاءة ب جبهة التحرير الوطني الذين انضم إليهم المجندون الجدد المختارون بكل عناية و الذين لعبوا دورا في إدارة وزارته[4].

في 17سبتمبر 1959 شرع المجلس بتشكيلته في عقد اجتماعات، والتي استمرت إلى غاية 18جانفي 1960، وقد تمكن من خلال جلساته التغلب على المشاكل الداخلية وذلك بان يتم استبدال ال ح.م. ج.ج بقيادة ثلاثية يرأسها كريم بلقاسم، وانبثق عن هذا الاجتماع ح.م. ج.ج ثانية[5]، برئاسة فرحات عباس، وكلف خلالها بوصوف بالتسليح[6].

قرر المجلس دمج وزارة العلاقات العامة والاتصال في وزارة واحدة هي وزارة التسليح والاتصالات العامة تحت قيادة بوصوف[7].

[1] عيد النور خير، مرجع سابق، ص214، 215.
[2] ينظر الملحق (05) لقائمة أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى.
[3] إبراهيم لحرش: مصدر سابق، ص 76.
[4] وزارة التسليح والاتصالات العامة: مصدر سابق، ص 25.
[5] ينظر الملحق رقم (06) تشكيلة الحكومة المؤقتة الثانية.
[6] إبراهيم لوئيسي: مرجع سابق، ص 78.
[7] شريف عبد الدايم: مرجع سابق، ص 141.

إن الدور الهام الذي لعبته و.ت. ع. ع سمح لقيادة الثورة في الخارج بالاحتفاظ بقدر كبير من الانسجام والاستقلالية لأنها جنبتها مخاطرة اللجوء إلى الاستعانة بالمصريين والتونسيين والمغاربة في المسائل المتعلقة بالاتصالات والاستعلامات[1].

وقد قسمت هذه الوزارة إلى عدة مديريات ومهام منها الاتصالات على مستوى الوطن[2]، ومديرية التوثيق والبحث التي عكفت على جمع أقصى حد ممكن من المعلومات حول ما تعلق بالدولة الفرنسية على الصعيدين المدني والعسكري، أما هيئة اليقظة والجوسسة المضادة فكان دورها حماية مصالح الثورة من تدخلات العدو[3].

وقد نجح بوصوف في زرع العديد من الشبكات في الخارج، وبالأخص في هيئات ومواقع هامة على سبيل المثال: الفيديرالية الفرنسية الخاصة بجبهة التحرير الوطني وتمكن من القيام بدور فعال في جمع المعلومات وتأسيس خلايا وفروع الاستيراد الأسلحة والتجهيزات من أوروبا لصالح و.ت. ع. ع[4].

كما أنها ساهمت بقسط كبير في تفعيل عمل مراكز القيادة بولايات الداخل عن القيادة الخارجية، لأن جهود بوصوف، سهلت عمليات الربط والاتصال بين الهيئات السياسية والعسكرية مع ولايات الداخل، كما أكسبت الانجازات التقنية والعملية لهذه الوزارة، بوصوف سمعة كبيرة ومكانة مرموقة في أعلى مراتب قيادة الثورة[5].

يشير حسين آيت أحمد إلى أن و.ت. ع كانت المؤسسة الوحيدة التي حظيت بنظام خاص في الانتداب، فقد كانت تملك القدرة على استغلال كثير من الأحداث، وهذا ما مكن عبد الحفيظ بوصوف من أن ينجز مهامه على أكمل وجه، وبهذا يكون قد اكتسب قوة وشهرة وحضورا في العمل النضالي ضد العدو ودعم الثورة[6].

---

[1] عبد النور خيثر: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية (1954-1962)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تاريخ الجزائر المعاصر، جامعة الجزائر، 2005، ص 212.

[2] محمد دباح: مصدر سابق، ص57.

[3] مصطفى بن عمر: الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، 2009، ص 212.

[4] شريف عبد الدايم: مرجع سابق، ص 62.

[5] عبد النور خيثر: مرجع سابق، ص 212.

[6] شريف عبد الدايم: مرجع سابق، ص 71.

في 1960 قرر بوصوف إنشاء قاعدة ديدوش مراد بطرابلس، وقد سمي (سي المبروك) القاعدة بهذا الاسم تخليدا لذكرى البطل الذي سقط شهيدا بميدان المعركة في الشمال القسنطيني، وكان إنشائها لأسباب أمنية استراتيجية[1].

بدأ النشاط الحقيقي لهذه القاعدة في شهر جويلية في سرية تامة قام بها فوج من و.ت. ع. ع، وعين قائدا لها هو عبد الكريم حساني المدعو سي الغوثي الذي كلف في إطار مديرية الاتصالات الوطنية بمدارس التكوين فتمثل دوره في التسيير الإداري والأمني للقاعدة، وقد اصطحب معه مجموعة من رجال الحماية والمسلحين[2]، وقد وجد بوصوف ضالته عند الملك الليبي إدريس السنوسي، والذي تعود أصوله لمدينة مستغانم، حيث قام الملك بتوفير الهياكل والمرفقات الملائمة والتي ستضم لاحقا بنك الوثاق الخاصة بمصالح بوصوف بنواحي طرابلس في بنغازي التي كانت قبل هذا تشكل سندا لقواعد الدعم اللوجستيكي للأسلحة القادمة من مصر[3].

كانت المعلومات التي تجهز على مستوى القاعدة توضع كلها على شكل نشرات مختلفة، ثم توجه إلى و.ت. ع. ع وإلى كل مؤسسات الثورة، وأيضا الملفات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تطلبها ح.م. ج. ج. لتباشر في المفاوضات، فكانت هناك لجنتان مهمتهما التحضير للمفاوضات وهما: لجنة بقاعد ديدوش مراد، وأخرى بتونس، وبالتالي فاللجنة الفرنسية لم تستطع إحداث خلل ولو بسيط نتيجة الاستراتيجية المسيرة من طرف ح.م. ج. ج خاصة من خلال الأهداف التي كلفت بها من أجل استرجاع السيادة[4].

عند اجتماع م.و..جفي ديسمبر 1959 وجانفي 1960 تقرر إنشاء هيئة القيادة العامة للأركان وإلغاء وزارة القوات المسلحة وتعويضها بلجنة الوزارية للحرب تتكون من: كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال، أما هيئة الأركان فأسندت قيادتها إلى الهواري بومدين وتتكون من: علي منجلي، قايد أحمد، عز الدين زراري[5].

---

[1] نفسه، ص 66.

[2] وزارة التسليح والاتصالات العامة: مصدر سابق، ص150.

[3] شريف عبد الدايم: مرجع سابق، ص 149.

[4] نفسه، ص 156.

[5] إبراهيم لوئيسي: مرجع سابق، ص 95.

كانت لوح لم تمارس سلطاتها بالفعل على هيئة الأركان، وبالتالي استغلت هذه الأخيرة الوضعية لتدعيم نفسها مع توجيه انتقادات شديدة الح.م. ج.[1]، نتيجة للوضع السياسي الجديد الذي مرت به هذه الأخيرة أدى إلى عقد اجتماع العقداء العشر[2]، والذي دام 90يوما ثم أعقب اجتماع طرابلس الذي دام شهر فأسفر عن تشكيل هيئة الأركان العامة[3].

خلال اجتماع العقداء طرح القضايا الأساسية التي كانت تواجهها الثورة، منها رجوع القيادة العليا للثورة إلى أرض الوطن، وضرورة دخول جيش الحدود وقيادته لتعزيز الولايات وكذلك قضية تمرير السلاح[4]، أثناء هذه الفترة كانت ضربات العدو تزداد ضراوة، ويقابله في ذلك كفاح متواصل من طرف ج.ت.و والشعب كان يتألم ويعاني مما ازداد الخوف على الرجوع إلى الوراء، حينما وجد العقداء أن الوقت يضيع منهم وأنه يجب دعم الثورة واستعجال النصر[5].

في ظل هذه الظروف عقد م.و.ث. ج اجتماع وقرر تشكيل ح.م. ج. ج. اخرى لضمان شرعية الثورة وبدأ خلالها نفوذ الباءات الثلاث[6] يتقلص، وأصبح الهواري بومدين متمكن من الرجال والأسلحة ولم يكن على ح.م. ج. ج، أن تمنع الأموال والوسائل عن جيشها[7].

حافظ عبد الحفيظ بوصوف على منصبه في و.ت. ع. ع ضمن التشكيلة الثالثة للح.م. ج.[8] التي تشكلت سنة 1961 برئاسة بن خدة[1]، فقد لعب دورا دورا فعالا في الاستقرار بالثورة وبم .و .ث. ج وبح.م. ج.ج حكما في النزاعات، ومعارض بلين وأحيانا بحزم مهتما دائما بالعمل الجماعي عند القيام بمسؤولياته[2].

---

[1] نفسه، ص 79.

[2] هم على النحو التالي. لطفي من الولاية الخامسة، الحاج لخضر من الولاية الأولى، علي كافي من الولاية الثانية سليمان دهيليس من الولاية الرابعة، الرائد باروزان من الولاية الثالثة، الهواري بومدين، محمد السعيد من القيادة الأركان، عبد الحفيظ بوصوف وكريم وبن طوبال (ينظر: ابراهيم لونيسي، مرجع سابق، ص 92)

[3] محمد زروال، إشكالية قيادة الثورة، ط. خ، وزارة المجاهدين، الجزائر ص 52.

[4] – إبراهيم الرئيسي: مرجع سابق، ص 92.

[5] سعد دحلب: المهمة المنجزة من اجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، (د.م)، ص 104.

[6] عبد الحفيظ بوصوف، كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال.

[7] سعد دحلب، ص 110.

[8] ينظر الملحق (07) لقائمة أعضاء الحكومة المؤقتة الثالثة

لقد سمحت له الصلاحيات المخولة له كقائد أن يوجه عمل الأركان باعتباره عضوا باللجنة ما بين الوزارات للحرب، كما انه يضمن الوصاية خاصة على التلاميذ الضباط الجزائريين الذين يواصلون التكوين بالأكاديميات العسكرية بمصر وسوريا والعراق والاتحاد السوفياتي وبالصين أيضا، وكان في الوقت ذاته يقوم باتصالات خارجية ضرورية لشراء الأسلحة ونقلها إلى الحدود[3].

في صيف 1961 تجددت الخلافات داخل م.و.ث. ج وكانت المفاوضات الجزائرية الفرنسية قد قطعت مرحلة حاسمة ومتأزمة في آن واحد، وهذا ما ولد أزمة داخل صفوف قيادة الثورة خاصة بعد توتر العلاقات بين ح.م. ج. ج. وهيئة الأركان العامة[4].

يذكر سعد دحلب أن المناقشات كانت حادة، مما أدى إلى عجز م.و .ث. ج عن حل المشاكل، فقد تشددت قيادة الأركان وصبت كامل غضبها على رئيس ح.م. ج. ج. والباءات الثلاث[5]، لكن المصالح العلمية لا و.ت. ع. ع الاتصالات التنصت، المخابرات، التموين والتكوين) قد استمرت في علاقتها المثمرة مع قيادة الأركان العامة والوحدات التابعة لها، فعبد الحفيظ بوصوف منع التدخل في المسائل السياسية هذا الموقف قد جعله يحترم ويقدر، لكن عنق الأزمة العامة المتولدة عن الشهوات السياسية لم تسمح له لسوء الحظ بمواصلة مهمته بعد الاستقلال، وبالتالي انسحب وطلب من معاونيه مواصلة الكفاح لدعم الاستقلال وبناء دولة ناشئة[6].

[1] سعد دحلب: مصدر سابق ص 136.

[2] وزارة التسليح والاتصالات العامة: مصدر سابق، ص28.

[3] المرجع نفسه، ص 29.

[4] إبراهيم لونيسي: مرجع سابق، ص 79.

[5] نفسه، ص 80.

[6] وزارة التسليح والاتصالات العامة: مصدر سابق، ص 32.

الفصل الثاني: الباءات الثلاث في احكام السيطرة على الهيئات القيادية

- المبحث الأول: دور الباءات الثلاثة في شلل الحكومة المؤقتة واجتماع العقداء العشرة
- المبحث الثاني: اللجنة الوزارية للحرب وهيئة الأركان 1962/1960
- المبحث الثالث: اجتماع طرابلس ودور الباءات في تصدع الهيئات القيادية

يعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) من بين الأحداث التي ميزت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها، فميلاد هذه الحكومة جاء بعد أربع سنوات من الكفاح التحرري، ونتيجة لظروف داخلية وخارجية عرفتها الثورة في مسارها، فهي تعد نقلة سياسية هامة وتكملة المؤسسات الثورة، وقد لقيت ترحيبا من الدول الشقيقة والصديقة المناهضة للاستعمار. إلا أن بروزها عمليا كان محل خلافات وصدامات مع معارضيها في ظل صعود قيادات جديدة وبداية نفوذ القادة العسكريين. بعد توليهم المناصب القيادية الهامة فيها.

ففي هذا الفصل نتسأل عن ظروف وأسباب إنشاء الحكومة المؤقتة ؟ وكيف واجهت الرافضين لها في الداخل؟ وهل استطاعت أن تحافظ على وحدة حكومتها ؟

1- ظروف وأسباب إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة:

1/1- ظروف تأسيسها:

أ- داخليا:

- **الظروف السياسية:**

بعد انعقاد مؤتمر الصومام يوم 20 أوت 1956، تم تأسيس أول جهاز تنفيذي رسمي للثورة الجزائرية، عرف بلجنة التنسيق والتنفيذ (CCE)، إلى جانب تأسيس المجلس الوطني للثورة (CNRA) الذي يعد السلطة التشريعية[1]، وكما أشرنا سابقا في لجنة التنسيق والتنفيذ فإنها تتولى مهمة تطبيق القرارات السياسية والعسكرية التي يتخذها المجلس الوطني للثورة الذي يملك السلطة الفعلية على جميع الهيئات والمنظمات السياسية والعسكرية للثورة، وهي مسؤولة أمام جهاز المجلس الوطني للثورة[2].

[1] وزارة المجاهدين والمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958 - 19 سبتمبر 2008، ص 08.

[2] المرجع نفسه: ص 08.

لقد سعت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى قيادة الثورة وتنظيمها، ومع الصعوبات التي اعترضت طريقها أجبرت على ترك العاصمة الجزائرية واللجوء إلى خارج الوطن بعد فشل معركة الجزائر 1957، وردة فعل السلطات العسكرية العنيفة، وبعد ملاذها واستقرارها بتونس محاولة معالجة المشاكل الداخلية التي عرفتها الثورة، لكن الأمر تفاقم أكثر وأدى إلى ظهور صراع داخلي سنة 1957، بين كريم بلقاسم وعبان رمضان[1]، وبعدما عرفت لجنة التنسيق والتنفيذ توسعا في المؤتمر المنعقد بالقاهرة من 20 أوت إلى 28 أوت 1957، توسع معها الخلاف أكثر بين العناصر المتناحرة على السلطة، والتي انتهت باغتيال عبان رمضان واستحواذ الباءات الثلاثة على القيادة كما ستراه لاحقا[2].

تسمم المناخ داخل (ل.ت.ت) منذ اغتيال عبان رمضان، والظاهر أنها لم تجتمع بشكل عادي مدة طويلة، فحسب السيد فرحات عباس؛ أنها اجتمعت بتاريخ 14 فيفري 1958 حول قضية عبان، وبعدها أضحت تجتمع بصورة عادية بداية من يوم 13 مارس من نفس السنة، وفيما تعلق بنشاطها فقد قامت (ل.ت.ت) شهر أفريل 1958 بمبادرتين: الأولى لإعادة تنظيم الجيش وتمثلت في إنشاء قيادتي العمليات العسكرية الشرقية والغربية، والثانية لإنشاء دوائر ضمن لجنة التنسيق، وكلاهما لم يأتيا بالجديد في ظل انشغال الباءات الثلاثة في الدفاع عن سلطتهم[3].

و في ظل هذه الظروف الحرجة وصل الجنرال " ديغول" إلى هرم السلطة في فرنسا إثر حوادث 13 ماي 1958 التي قادها غلاة المعمرين وقادة الجيش الفرنسي بالجزائر الذي يعول أساسا على قهر الثورة وتحقيق طموح المعمرين، مع القيام بإصلاحات اقتصادية، كما أعلن عن نيته في التفاوض في حالة وجود ممثل شرعي للثورة[4]، وفي خضم هذه التحولات والتطورات التي طرأت على الساحة السياسية والعسكرية شرعت (ل.ت.ت) في إمكانية

[1] محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية، ص ص 88 – 89.

[2] عن الصراعات التي عرفتها لجنة التنسيق والتنفيذ..

[3] صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر..،الازمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني1956/1965،نشر بن مرابط،الجزائر،2014 ص 34.

[4] وزارة المجاهدين والمركز الوطني للدراسات...: المرجع السابق، ص ص 8 – 9.

اتجاهها إلى حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية لمواجهة سياسية ديغول والعمل على جعلها جهارا شرعيا يساهم في التعجيل بعملية المفاوضات مع ديغول[1].

- **الظروف العسكرية:**

الواضح أنه كلما تطورت الثورة وصمدت في وجه المستعمر، كلما زاد هذا الأخير في الانحراف وضرب الثورة في الأعماق، فقد تلقت الثورة الجزائرية ضغوطات عسكرية كبيرة سنة 1958 داخليا وخارجيا مع كل الوحدات الأمنية الفرنسية، ومن جراء الخناق الشديد على الحدود الشرقية والغربية عرفت قوات جيش التحرير حالة تذمر بسبب خط موريس[2]، الذي كلفهم خسائر في الأرواح والتأخر في وصول الأسلحة والذخيرة إلى مجاهدي الثورة بالداخل، مما اضطرهم الأمر إلى توسيع الهجمات ضد العدو من أجل الحصول على السلاح ونزعه من الفرنسيين"[3].

إن اختراق خط موريس أصبح غير مضمون بالنسبة لجنود جيش التحرير، فقد انحطت معنوياتهم وتناقص حماسهم، لذلك كان لزاما على (ل.ت.ت) البحث عن مخرج أخر، وهذا ما جعل كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة يقدم على إنشاء " لجنة العمليات العسكرية " (COM) في 04 أفريل 1958، لتوحيد قيادة جيش التحرير الوطني، وتشكلت هذه اللجنة من لجنتين، الأولى في الغرب بقيادة العقيد هواري بومدين قائد الولاية الخامسة، ويساعده الصادق دهيليس قائد الولاية الرابعة، وقد نجح بومدين في إدارتها، ويتواجد مقرها بالحدود الجزائرية المغربية، أما الثانية في الشرق يقودها محمدي السعيد قائد الولاية الثالثة ويساعده محمد العموري قائد الولاية الأولى وعمارة بوقاز قاعد القاعدة الشرقية، وعمار بن عودة ممثلا عن الولاية الثانية، ويتواجد مقرها بالحدود الجزائرية التونسية، وقد فشل في إدارتها رفقة مساعديه، ليتأزم الوضع على الجهة الشرقية ليصل إلى الداخل. خاصة بالولاية الأولى والقاعدة الشرقية[4].

---

[1] محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة ...، المرجع السابق، ص 91.

[2] المرجع نفسه: ص 91.

[3] الغالي الغربي: نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية، الأسلاك الشائكة المكهربة، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص 39.

[4] الطاهر الزبيري: مذكرا أخر قادة الأوراس التارخيين 1962/1929،منشوراتANEP ،الجزائر،2010، ص 199.

كما شرعت القوات العسكرية الفرنسية في متابعة جنود جيش التحرير عبر الحدود تطبيقا لأوامر الجنرال " سالان" الذي أصدر قرار حق المتابعة، وبناء على ذلك هاجم الطيران الحربي بقنبلة ساقية سيدي يوسف بالحدود الجزائرية التونسية، مستعملة طائرات من نوع ميراج وذلك بتاريخ الثامن فيفري من سنة 1958، مخللها خسائر كبيرة في الأرواح، إلى استشهاد تسعة وستين مدنيا، وعدد كبير من الجرحى حوالي مائة وثلاثين (130)[1]، والقصد من ذلك ضرب مؤازرة وتضامن التونسيين مع القضية الجزائرية، وفك روابط الأخوة بين الشعبين الشقيقين.

- **الظروف الاجتماعية:**

لا تختلف الكتابات التاريخية في وضعية الشعب الجزائري قبيل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فقد وصفت بالسيئة سواء بالداخل، أو ما تعلق بالحدود الشرقية والغربية[2]، ووفق تقرير السياسة العامة الذي أعده السيد فرحات عباس بتاريخ 20 جوان 1954. يشير إلى أن تأسيس الحكومة المؤقتة جاء تلبية للمطالب المستعجلة للشعب الجزائري، وتلبية لمطالب جيش التحرير، ولقد تضرر المجتمع الجزائري كثيرا جراء الإجراءات العسكرية الفرنسية في توسيع نطاق المناطق المحرمة، واقامة المحتشدات الخاصة بالجزائريين لعزلهم عن جيش التحرير الوطني، فقد تم إحصاء ثلاثة وسبعين محتشدا بالولاية الثانية، وتشكل المناطق المحرمة ثلثي (2/3) مساحة الولاية[3]، وهو ما زاد الشعب الجزائري فقرا وحرمانا، وتذمرا من السياسة الفرنسية.

وفي إطار المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي جاء بها الجنرال ديغول كمشروع قسنطينة سنة 1958، الهادف إلى فصل الشعب عن ثورته، بإيجاد طبقة بورجوازية موالية للاستعمار الفرنسي؛ ضاعفت المكاتب الإدارية المتخصصة (SAS)[4] بعد أحداث 13 ماي 1958 في حرب نفسية تجاه النساء والشباب بقمعهم وترهيبهم بخط

[1] ذكريات ومآثر الذكرى ال 39 لمجزرة ساقية سيدي يوسف : مجلة أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، العددان 151 – 152، الجزائر، ص 39.

[2] محمد عباس: ثوار... عظماء، المرجع السابق، ص 353.

[3] عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، دار الحكمة للنشر ، الجزائر ، 2010، ص 30.

[4] هي محاكم أنشأها جاك سوستال الحاكم العام في 28 سبتمبر 1955، تضم سبعمائة قسم إداري متخصص، ويوجد كل قسم داخل القرية، أو بجوارها، بهدف الحضور الدائم في أوساط السكان، بكسبهم واستمالتهم لقضيته وفق برنامجه السياسي، أيضا وجدت هذه المكاتب من أجل التجسس داخل المحتشدات، فهي تعد دعامة وسند الإدارة الفرنسية، أنظر : عمار جرمان: المصدر السابق، ص ص 114 – 116.

الموت والمحتشدات، ولفت انتباههم إلى النوادي الثقافية والمراكز الرياضية، وفي نفس الوقت زرع الآفات الاجتماعية، كالخمر والدعارة، من أجل صرفهم عن الثورة[1].

وقد صرح فرحات عباس الجريدة المجاهد: « بأن أربع سنوات من الحرب تحمل مشاقها شعب شجاع؛ لا يمكن أن تنتهي إلا إلى تجسيد شخصية هذا الشعب وإلى إعلان حكومته الوطنية الشرعية »[2].

ب– الظروف الخارجية:

هي الأخرى لعبت دورا هاما في دفع قيادة الثورة إلى إمكانية إنشاء حكومة مؤقتة، ونختصرها في أهم وأبرز النقاط:

تعرض الثورة الجزائرية إلى ضغوط من طرف نظامي كل من تونس والمغرب الأقصى، بعد إعلان فرنسا حق المتابعة العسكرية لأفراد جيش التحرير عبر الحدود الشرقية والغربية، وما أسفر من خسائر بشرية ومادية بعد قنبلة ساقية سيدي يوسف الحدودية، وأمام هذه الأخطار التي تحدق بالجارتين تونس والمغرب الأقصى اللتين سارعتا عقد ندوة بمدينة طنجة المغربية بين 27/29 أفريل 1958، والتي جعلت من استقلال الجزائر شرطا لحل القضية الجزائرية، ولقيت هذه الأخيرة اعتراف الدولتين تونس والمغرب بجبهة التحرير الوطني ممثلا شرعيا للشعب الجزائري، وثمة أقترح إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[3].

وبعد النظر والقراءة في تأملات ورؤية الجنرال ديغول تجاه الثورة المبنية على هدم معاولها بمحاولة خنقها سياسيا وعسكريا وعزلها ديبلوماسيا. اقترح العقيد أوعمران في تقريره المقدم إلى (ل.ت.ت) ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة، كخطة هجومية على الصعيد الدبلوماسي، للاستفادة من الصراع الدائر بين الشرق والغرب في إطار الحرب الباردة، وكسب الدعم اللازم في المحافل الدولية[4].

[1] محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة ..، المرجع السابق، ص ص 95 – 96.

[2] المرجع نفسه: ص 96.

[3] : محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة ..، المرجع السابق، ص 96.

[4] عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 41.

ولعزل جبهة التحرير مغاربيا، وكسب حكومتي المغرب وتونس قم الجنرال ديغول تنازلات لصالحهما، حيث وافق على إخلاء المراكز العسكرية في غرب وجنوب المغرب يوم 14 جوان 1958، كما وقع اتفاقا يقضي بانسحاب القوات الفرنسية من كامل التراب التونسي باستثناء مدينة بنزرت[1].

ومن المؤكد أمام هذه التنازلات أن حكومة البلدين ستتخلى كل واحدة عن دعم جبهة التحرير، أو أنهما سيضغطان من أجل التأثير على مواقف الحكومة المؤقتة، وهو ما تجلى في ندوة تونس المنعقدة بين 17 إلى 20 جوان 1958، وستعرف الثورة توترا في العلاقات مع دول الجوار[2]، وأمام هذه الأوضاع مغاربيا ودوليا استلزم إيجاد هيئة سياسية شرعية تكون في وزن حكومة.

مجمل القول أن الظروف والعوامل الداخلية والخارجية وتأثيراتها هي التي دفعت قيادة الثورة في لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تأسيس أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.

المبحث الأول: دور الباءات الثلاثة في شلل الحكومة المؤقتة واجتماع العقداء العشرة

– خلاف الباءات الثلاث، وتأسيس الحكومة المؤقتة: سبتمبر 1958

بعد التخلص من عبان رمضان، ظهرت إلى الوجود في أفريل 1958 لجنة التنسيق والتنفيذ الثالثة[3]، وكانت سلطة القرار فيها يومئذ تعود إلى كريم بلقاسم الذي تسلم منصب الشؤون الحربية، وعبد الحفيظ بوصوف الذي كان مسؤول عن الاتصالات والاستخبارات، ولخضر بن طوبال الذي تكفل بالشؤون الداخلية والتنظيم الإداري[4] ويعتبر هؤلاء هم النواة الأكثر تأثيرا في صناعة القرار، إن لم نقل أن القرار الأخير يعود إليهم ويستمد

[1] Mohammed Harbi: Les Archives de la révolution algerienne.ed darlab.2010 .p 182.

[2] عن سوء العلاقات مع دول الجيران بسبب مخططات الجنرال ديغول.

[3] أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الثالثة هم: عمر أو عمران: مسؤول عن التسليح، محمود شريف: مسؤول عن المالية، فرحات عباس : مكلف بالإعلام، محمد الأمين دباغين : مسؤول عن العلاقات الخارجية، وعبد الحميد مهري مكلف بالشؤون الاجتماعية، إضافة إلى الباءات الثلاث أنظر: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 583.

[4] Mohamed Harbi, le FLN Mirage et réalité : des origines à la prise du pouvoir(1954,1962), td, Naqd, ENAL, Alger, 1993, P215.

هؤلاء نفوذهم من امتلاكهم للشرعية التاريخية، فهم من قدماء المنظمة الخاصة[1]، وكانوا أيضا إما ضمن مجموعة 22[2]، أو من التاريخيين التسع بالنسبة الكريم، كما يمتلك كل واحد منهم قوة عسكرية موالية له، وذلك بحكم أنهم كانوا قادة ولايات، إضافة إلى مناصبهم الحساسة في لجنة التنسيق والتنفيذ[3].

وبعد هذا التعيين لقادة لجنة التنسيق والتنفيذ، بدأ التفكير مليا في تشكيل قيادة موحدة الجيش التحرير الوطني، قادرة على تمرير السلاح إلى الداخل، وذات فعالية في الخارج، وكانت تلك فكرة كريم بلقاسم، وكان من المأمول أن يدعمه العقيد عمر أو عمران، والعقيد محمود شريف[4]، لكن قائد الولاية الخامسة عبد الحفيظ بوصوف، وقائد الولاية الثانية الخضر بن طوبال، تحالفا ضد كريم بلقاسم، وقام بذلك محاولة منهما لمنعه من الزعامة الفردية[5].

للإشارة هنا فكريم يعتبر نفسه هو الأحق في قيادة الثورة، وذلك لأنه هو الوحيد الحر المتبقي من التسع التاريخيين بعد استشهاد واعتقال بقية الزعماء كما مر بنا، في حين بوصوف وبن طوبال يرفضان ذلك، وهذا لأنهما من مجموعة 22، وهو لم يكن كذلك، وهكذا بدأ الخلاف بين الباءات الثلاث.

وعلى هذا الأساس ظهرت قيادة جيش التحرير الوطني مقسمة إلى فرعين، حيث قام كريم بتعيين العقيد محمدي السعيد(قائد الولاية الثالثة) رئيسا للجنة التنظيم العسكري بالحدود الشرقية للجزائر والتي كانت تشمل الولايات الأولى والثانية والثالثة، وقام عبد الحفيظ بوصوف من تعيين خليفته في الولاية الخامسة العقيد هواري بومدين رئيسا للجنة التنظيم العسكري بغرب البلاد والتي كانت تشمل الولايات الرابعة، الخامسة والسادسة[6].

---

[1] تأسست سنة 1947 كلف بقيادتها في البداية محمد بلوزداد، كانت عبارة عن هيكل تنظيمي صارم قائم على مبدأ العمل السري، تقوم بتدريب المناضلين تدريبا عسكريا في شكل دروس نظرية وتطبيقية، وبعد مرض بلوزداد خلفه حسين أيت أحمد سنة 1948، لكن هذا الأخير أبعد بعد عام بسبب شك القيادة بأن له ضلعا في نشوب الأزمة البربرية، ليخلفه أحمد بن بلة، فاكتشفت فرنسا المنظمة في مارس 1950 فألقي القبض على أكثر من 400 مناضل من أعضائها، على رأسهم مسؤولها الأول أحمد بن بلة، أنظر : أحمد محساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة الحاج مسعود (محمود عباس) منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002، ص 301.

[2] أنظر الملحق رقم 1.

[3] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين دار المعرفة،الجزائر،2010، ص 27.

[4] ولد سنة 1914 بضواحي مدينة تبسة، تخرج من مدرسة تكوين الضباط بفرنسا، كان عضوا في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، إنضم إلى جبهة التحرر الوطني عام 1955، عين قائدا للولاية الأولى (الأوراس)، ثم تقلد منصب وزير التسليح والتموين في الحكومة المؤقتة الأولى، أنظر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر: القرص المضغوط، تاريخ الجزائر(18301962) .

[5] Mohamed Harbi, le FLN : Mirage et réalité Op,cit, P204.

[6] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962،ط1،دار الغرب الاسلامي،بيروت،1997 ص 472.

وقد استغل الجنرال ديغول[1]، هذه الخلافات بين قادة الثورة، على مختلف المستويات، وأمر برفع عدد الشبان المجندين من أبناء الجزائر من 30.000 إلى 60.000، وذلك لدعم 500.000 جندي فرنسي الموجودين بالجزائر سنة 1958 وحوالي 1400 ضابط في المخابرات، كانوا يعملون جميعا من أجل القضاء على الثورة[2].

وكذلك نسجل في ذات السياق إنشاء خط موريس[3]، الذي حال دون تسرب الأسلحة إلى الجزائر، ففي يوم 08 جويلية 1958، كتب العقيد أو عمران، المسؤول

عن التسليح، رسالة إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ أبلغهم فيها، أن خط موريس المكهرب قد أصبح يشكل خطرا كبيرا على جنود جيش التحرير الوطني، الذين يقومون بمحاولات القطع الأسلاك الكهربائية، والدخول إلى أرض الوطن، ففي فترة لا تتجاوز 60 يوما، أستشهد حوالى 6000 مجاهد[4].

وأمام هذا التطور الخطير، لم تستطع لجنة التنسيق والتنفيذ الصمود، فدعت أعضاءها إلى الاجتماع، في اليوم التاسع من شهر سبتمبر عام 1958، وهناك قرر هؤلاء إنشاء حكومة مؤقتة[5]، وهو ما تم الإعلان عنه رسميا، يوم الجمعة 19سبتمبر 1958، على الساعة الواحدة بعد الظهر، وأسندت رئاستها إلى فرحات عباس[6].

---

[1] اشتهر ديغول بلقب رجل 18 جوان لأنه قاد عملية تحرير باريس من الاحتلال النازي في 18 جوان 1944، وكان من قبل زعيما لحكومة فرنسا الحرة بلندن، بعد استسلام فرنسا للألمان في 17 جوان 1940، ويعتبر من أشهر شخصيات القرن 20 م، جمع في مسيرة خمسين سنة بين صفة الرجل العسكري والسياسي، وصفة رجل الدولة المتميز أنظر:

Jeun Afrique, l'intelligent de Gaulle : traits d'esprit N2102/2103,24/0407/1,PP120,123

[2] Alistair Horn Asavage War of peace: Algeria (19541962),éd, Mc Millan, london, 1977,P333.

[3] طوله حوالي 500 كلم، يمتد على طول الحدود التونسية الجزائرية، على طول الخط تتابع دوريات عسكرية مدججة بالسلاح، تنير طريقها ليلا كاشفات النور، والخطان مزودان بمنبهات الكترونية تحدد بالضبط المكان الذي تتم فيه عملية القص للسلك المكهرب، يحمي الخط حوالي 80 ألف جندي أنظر: علي كافي، المرجع السابق، ص 219.

[4] Mohammed Harbi, Le FLN : Mirage et Réalité, Op ,cit, P214.

[5] جريدة "الخبر : العدد 5430 ،20 / 09/ 2008، ص 2.

[6] ولد سنة 1899 بدائرة الطاهير ولاية جيجل، من عائلة قروية فلاحية، واصل دراسته حتى تحصل على الدكتوراه في الصيدلية، أسس الاتحاد الشعبوي الجزائري في جويلية 1938، الذي غير إسمه إلىUDMA ، انضم الي جبهة التحرير الوطني سنة 1955، عين اول رئيس ل GPRA سنة 1958 ،وهو كذلك في الثانية أنظر:

Acheur Cheurfi, La classe politique Algérienne de 1900 à nos jours, éd, casbah, Alger, 2001,P105.

ونجد أنه في ذات اليوم الذي تم فيه، الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة، اعترفت بها عدة دول نذكر هنا، العراق، ليبيا المغرب وتونس[1]، وفي اليوم الثاني أعلنت المملكة السعودية، وكوريا الشمالية اعترافهما، لتلحقها في اليوم الثالث مصر واليمن، ثم الصين والسودان في اليوم الموالي، وقد أصبح عددها 12 في الأسبوع الأول[2]، هذا بالنسبة للاعتراف الأجنبي.

أما على المستوى الجزائري، فيرى بعض الباحثين أمثال محمد العربي زبيري، أن هذا التعيين هو أول انقلاب ضد شرعية مؤسسات الثورة، ويعتبر ذلك هروبا إلى الأمام[3]، هذا لأنه تم دون الرجوع إلى الهيئة العليا المؤهلة لذلك وهي المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وعلى هذا الأساس نجد أن الذين قرروا تأسيس الحكومة المؤقتة باسم الثورة هم الثلاثي كريم، بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف، على أن يظلوا هم السلطة الفعلية في التوجيه والقيادة[4].

فحسب علي كافي أن تشكيل الحكومة المؤقتة كان مفاجأة لدى قادة الولايات، فرغم كون هؤلاء أعضاء في المجلس الوطني للثورة، إلا أن استشارتهم لم يأخذ بها أصحاب الخارج، بل كانت قيادة الخارج تبعث إليهم برقياتها المتكررة كان محتواها: " انتظروا حدثا هاما يوم 19 سبتمبر "، ثم بين علي كافي بأن تعين فرحات عباس رئيسا للحكومة كان له رد فعل سلبي من مجاهدي الولاية الثانية، الذين تأكدوا من أن صراعا قويا سينطلق في صفوف قيادة الثورة[5].

[1] لقد أيد الشعب التونسي تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وقام بتقديم لها كل التسهيلات، أنظر:
Boite N° 246 , N°348 compte rendu d'entretien Algérie Tunisiens (1960),P,P2,3

[2] جريدة " المجاهد"، العدد 5430، 20/09/2008، ص 2.

[3] محمد العربي زبيري، المرجع السابق، ص 141.

[4] مسعود ديلمي، الثورة الجزائرية والمرحلة الانتقالية من وقف إطلاق النار إلى إنشاء المجلس التأسيسي: مارس أكتوبر 1962، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، إشراف: مرابط يحياوي مسعودة، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1998/1999، ص 127.

[5] على كافي، المرجع السابق، ص 225.

وتدعيما لهذا الرأي، ذكر فتحي الديب، وصول برقيات احتجاج من قادة الداخل ابتداء من شهر أكتوبر، انتقدوا خلالها قيام لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل الحكومة دون دعوة المجلس الوطني للانعقاد، معتبرين الأمر مخالفة صريحة لتنظيمات قيادة الثورة[1].

ونتيجة لهذه الانتقادات، نسجل هنا أن المعارضة الشديدة من طرف بعض القادة على تأسيس الحكومة المؤقتة، تطور بعد ذلك إلى محاولة البعض الإطاحة بها، وهذا عن طريق القيام بانقلابات.

– محاولة محمد العموري الانقلابية نوفمبر 1958:

رغم النجاح الخارجي الذي عرفته الحكومة المؤقتة، وهذا من خلال إعتراف الكثير من الدول بها، ونذكر هنا مصر والعراق، إلى أنها تعرضت لعدة مؤامرات كادت أن تعصف بها وهذا منذ تأسيسها[2].

ومن تلك الأزمات نذكر محاولة محمد العموري[3]، الانقلابية أو كما تعرف بمؤامرة العموري، التي كانت بمثابة أول هزة تضرب الحكومة المؤقتة أسابيع معدودة بعد تشكيلها، وتعود حيثيات القضية إلى 10 أفريل 1958، حيث تم تعين محمد العموري قائدا للولاية الأولى، حيث يخضع مباشرة للعقيد محمدي السعيد، الذي كان يترأس لجنة العمليات العسكرية على مستوى الشرق الجزائري، هذا الأخير بدوره كان خاضع لسيطرة كريم بلقاسم المكلف بقيادة القوات المسلحة، لكن ما يلاحظ هنا، وهو أن لعموري كان ينتقد كريم، ويتهمه بأنه سمح بتغلغل الضباط الفارين من الجيش الفرنسي إلى القيادة العليا لجيش التحرير الوطني، وعلى رأسهم الكومندان إيدير مولود الذي قال عنه لخضر من طوبال بأنه كان قائد فيلق في الجيش الاستعماري يضم 90% من الجزائريين، وقد

[1] فتحي الديب،، المرجع السابق،، ص400.

[2] الطاهر جبلي، القاعدة الشرقية (19541962)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، إشراف جمال قنان، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000/2001، ص 166.

[3] ولد في 14 جوان 1929 بواد سيدي علي، من عائلة مترفة، ناضل في حزب الشعب الجزائري ثم في حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، اشتغل قائد الولاية الأولى الأوراس سنة 1958، أعدم في 16 مارس 1959 أنظر: رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 28، وللتوسع أكثر أنظر:
Acheur Cheurfi, Op,cit, P39,

واجه هذا الفيلق جيش التحرير الوطني في معركة كادينا في الشمال القسنطيني[1]، وقد تألم لعموري عندما عين الكومندان إيدير مسؤولا على ديوان قائد القوات المسلحة كريم بلقاسم، وأصبح يعطي أوامره للعقيد محمدي السعيد قائد أركان جيش التحرير الوطني في الشرق.

ونظرا لهذه الانتقادات اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ في اليوم التاسع من شهر سبتمبر سنة 1958، وأصدرت عقوبات كانت كالأتي: العقيد محمد العموري ينزل إلى رتبة رائد، ويمنع من كل نشاط رسمي مع تحديد إقامته بالسعودية[2]، العقيد عمارة بوقلاز ينزل إلى رتبة جندي، ويمنع من كل نشاط رسمي، مع تحديد إقامته بالقاهرة، وذلك ما أثار الشقاق والنعرات الجهوية[3].

ومن ثم شرع العقيد محمد العموري يخطط لإنقلاب عسكري، وحسب ما أورده توفيق المدني إن سبب ذلك الانقلاب يرجع إلى رفض محمد لعموري الامتثال للأحكام الصادرة في حقه، لذلك لجأ إلى طلب المساعدة من حكومة أجنبية، كانت مصر[4] للإطاحة بالحكومة المؤقتة، وإلقاء القبض على الوزراء العسكريين[5]، وقد ساندة في ذلك قيادة القاعدة الشرقية بقيادة الكومندان عواشرية[6]، والولاية الأولى بقيادة العقيد نواورة، الذي شارك لعموري نفس الآراء والأفكار مثل الكومندان عواشرية، وقد انضم إلى هذه المعارضة الرائد جمعي سعدي الملقب بمصطفي لكحل الذي كان طالبا في القاهرة، وله علاقات حميمية مع نظام عبد الناصر، فاستطاع أن يكسب الدعم المصري للانقلابيين، هذا لأن عبد الناصر كان شديد الاستياء من قيادة الحكومة المؤقتة، ويعتبرها بعيدة عن طروحاته العربية الإسلامية، كما كسب مصطفى لكحل أيضا دعم المناصل العروبي الإسلامي صالح بن يوسف[7] المعارض لبورقيبة، والذي كان يريد الإطاحة به[1].

---

[1] S,L, Bentobal, fragments de mémoires, Revue «NAQD »), JanvierMars1993,PP89

[2] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 29.

[3] محمد عباس، ذكري مؤامرة لعموري، جريدة " الخبر"، العدد 62 52، 06/03/2008، ص 26.

[4] وذلك لأن جمال عبد الناصر كان يرفض قيادة فرحات عباس للحكومة المؤقتة، لأنها تتنافى ومبادئه العروبية، انظر: رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 30،

[5] أحمد توفيق المدني، كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج3،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،الجزائر،1982 ص 405.

[6] عبد الحميد عواد، القاعدة الشرقية، دار الهدى، الجزائر، 1993، ص 94.

[7] الأمين العام للحزب الدستوري التونسي كان يدعوا إلى تبني النموذج الجزائري لنيل الاستقلال الغير المشروط عكس بورقيبة، الذي كان يتبنى سياسية المفاوضات المرحلية مما سبب الخلاف بينهما، فأدى ذلك إلى فصل بن يوسف عن مهامه كأمين عام للحزب يوم 09 أكتوبر 1955، فر إلى ليبيا

وقد ترأس محمد العموري اجتماعا سريا في منطقة الكاف بتونس بتاريخ 16نوفمبر 1958، وشارك فيه عدد كبير من إطارات الثورة العسكرية والسياسية أمثال محمد الشريف مساعدية[2]، أحمد دراية و

عبد الله بلهوشات، من أجل الإطاحة بالحكومة المؤقتة، وإعادة تأهيل المجلس الوطني للثورة، ومطاردة الباءات الثلاث لأنهم حسب زعمهم عجزوا على إمداد الثورة بالسلاح[3].

وكان من الممكن أن تنجح المبادرة، لولا تفطن المناضل الليبي سالم شلبك – حسب ما يرويه على كافي– وهذا عندما سمع العموري يحدث بعض رفاقه عن المؤامرة بالشاوية ففهمه، فأخبر محمود شريف، الذي أخبر بدوره كريم بلقاسم[4]، ولقد طلب كريم بلقاسم المساعدة من الحكومة التونسية، فأسرع الرئيس التونسي بالمساعدة بقوات عسكرية، فألقي القبض على مجموعة لعموري، وهرب البعض منهم[5].

وفي 20 جانفي 1959 شكلت الحكومة المؤقتة محكمة عليا برئاسة العقيد هواري بومدين للنظر في قضية مؤامرة لعموري ورفاقه بعد شهر من التحقيق، ومن هناك أصدرت حكما بالإعدام في حق كل من العقداء لعموري وأحمد نواورة والكومندان عواشرية ومصطفى لكحل[6]، ونفذ فيهم الحكم في مارس من عام 1959، أما بقية المتهمين بالمشاركة في تلك المؤامرة أمثال عبد الله بلهوشات، أحمد دراية ومحمد شريف مساعديه وغيرهم من الضباط فقد تم سجنهم لغاية 1960[7].

للعمل ضد سياسية بورقيبة، الأمر الذي أدى إلى تصفيته جسديا بمدينة فرانكفورت الألمانية في شهر أوت 1961 من قبل أجهزة الاستخبارات التونسية، انظر : لمياء بوقريوة، العلاقات الجزائرية التونسية 1962/1954،اطروحة دكتوراه ،جامعة وهران2007/2006، ص 107.

[1] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 30.

[2] ولد بمدينة سوق أهراس في أكتوبر 1924، درس المرحلة الابتدائية بمسقط رأسه، ثم رحل إلى تونس أين تابع دراسته بجامع الزيتونة، إنخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، إلتحق بالثورة عام 1957، حيث إنضم إلى جيش التحرير الوطني العامل بالقاعدة الشرقية، شارك في الاجتماع السري الذي ترأسه محمد العموري في منطقة الكاف التونسية بتاريخ 16 نوفمبر 1958، تم إعتقاله على إثر ذلك، حكم عليه بالسجن المؤبد لكن بومدين أطلق سراحه عام 1961، أنظر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر: القرص المضغوط، تاريخ الجزائر ،(19621830)

[3] محمد العربي زبيري، المرجع السابق، ص 142.

[4] علي كافي، المرجع السابق، ص 218.

[5] فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر،ط1،دار المستقبل العربي،مصر،1990، ص 408.

[6] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني بين الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قيصر داغر، ط1،دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983 189،

[7] Mohammed Harbi, le FLN Mirage et réalité, Op,cit, P226

وحسب محمد العربي زبيري فإن المحكمة كانت صورية فقط، وقال إن الأمر يتعلق باغتيالات جماعية استهدفت مجموعة من خيرة إطارات الثورة، قصد الاستجابة الطموحات شخصية وذلك يعتبر إنحرافا خطيرا ساهم في عرقلة مسار الثورة[1].

ومما تجدر الإشارة إليه هنا، ونحن نتحدث عن قضية لعموري ذلك الاتهام الذي وجهه مسؤول المخابرات المصرية فتحي الديب إلى عبد الحفيظ بوصوف، حيث يقول بأنه كان يضغط من أجل الإسراع في إعدام لعموري، وهذا حتى لا يكشف هذا الأخير بأن بوصوف كان شريكه في المؤامرة بهدف تصفية كريم[2].

لكني لا أتفق مع فتحي الديب فيما ذهب إليه، وذلك لان بوصوف نفسه ساهم في القضاء على الانقلاب الفضيحة، كما أن منصبه الحساس ساعد في كشف أعضاء الانقلاب، ومن ثم كانت المحاكمة قاسية في حقهم، وذلك لأنهم اعتمدوا على مخابرات أجنبية، وهذا ما يهدد وحدة وتماسك الثورة.

من هذا المنطلق تعتبر مؤامرة لعموري، أول تحدي يواجه الحكومة المؤقتة وذلك لأنها أخرجت إلى السطح صراعا قديما بين أعضاء الداخل والخارج، أما التحدي الثاني فكان اجتماع العقداء الأربعة بالداخل.

الإطار الزماني والمكاني للاجتماع، وشروط المشاركة فيه:

لقد شهدت الثورة خلال عامي 1958 و1959 كما رأينا تدهورا خطيرا، وذلك بسبب سياسة شارل ديغول العسكرية، التي حاول من خلالها فصل الداخل عن الخارج[3]، وكذلك نتيجة لأزمات الحكومة المؤقتة المتتالية، بداية بالانقلاب العسكري الفاشل الذي قاده محمد العموري مرورا بحادثة مقتل عميرة علاوة، وصولا إلى استقالة الأمين دباغين وزير الخارجية.

وأمام ذلك كان لزاما على قيادة الثورة أن تسارع في معالجة ذلك الوضع السياسي والعسكري الخطير، فكانت الدعوة إلى عقد اجتماع في تونس[4]، عرف ذلك الاجتماع تاريخيا باجتماع العقداء العشر.

---

[1] محمد العربي زبيري، المرجع السابق، ص 143.

[2] فتحي الديب، المرجع السابق، ص 408.

[3] Henri le mire, Histoire militaire de la guerre d'Algérie, éd, Albin Michel, Paris, 1982 ,P304,

[4] محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية: الولاية الأولى نموذجا، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، ص 420.

وقد اختلفت الآراء حول تاريخ انعقاده، فحسب محمد حربي فأن هذا الاجتماع دام 110 يوما، وذكر بأنه قد انعقد فيما بين صيف وخريف عام 1959، أما علي كافي فقد قال بأنه دام 94 يوما، في حين نجد أنه دام 99 يوما عند إيفيه كورييز (courriere)، وذكر يوسف بن خدة وقال بأنه دام 100 يوم، هذا وبناءا على تحديد Gilbert Meniere فأنه دام 124 يوم

ولكن بناءا على تلك المعطيات، كانت بداية هذا الاجتماع بتونس، ونهايته كانت بطرابلس، وأن جلساته دامت 124 يوم، وتوقف لمدة 10 أيام وعليه فإن الجلسات الفعلية كانت 114 يوما، ومن هنا فإن الاجتماع قد بدأ من 11 أوت 1959 واستمر إلى غاية 16 ديسمبر من نفس السنة.

هذا ولقد حاولت قيادة الخارج، فرض شروط كانت تراها موضوعية على قادة الداخل، وذلك قصد تفعيل اجتماع تونس ذاك، من ذلك أنه يلزم لكل قائد ولاية أن

يكون محملا بوثيقة تزكية تكون كتابية يحضرها معه، كدليل على ثقة المجاهدين به، هذا إلى جانب كون الاجتماع في حد ذاته، حدد له مقر وزارة الدفاع التابعة للحكومة المؤقتة لعقد الجلسات، وقد تسلم كل عضو مشارك مشروع وزارة الدفاع الذي أعدته خصيصا للموافقة عليه في الاجتماع، وتمريره على الحضور[1].

وخلال فترة الاجتماع ذاك، ظلت حرب التحرير من دون قيادة، في وقت كان فيه الداخل بحاجة ماسة إلى العون والاسعاف، إذ ينبغي أن لا ننسى أن سنة 1959، كانت من أصعب المراحل التي مر بها جيش التحرير الوطني في الداخل، فقد كان الجنود يسقطون بالمئات من جراء الهجمات الشرسة التي شنها موريس شال، ويحاولون التصدي لها، بإمكانياتهم المتواضعة مطالبين بالمساعدة، وفي الخارج كانت الأسلحة والقوات متراكمة والقيادة شاغرة[2].

[1] Gilbert Meynier, l'histoire intérieur de FLN (19541962), éd, Casbah, Alger, 2003,P359.

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 42،

– قراراته

توصل العقداء العشرة بعد اكثر من 100 يوم من المناقشات والمساومات والدسائس إلى عدة قرارات من ذلك نذكر، تعين مجلس وطني جديد، وتوجيه الدعوات إلى الأعضاء لعقد الدورة الثالثة التي تقرر أن تكون في طرابلس ابتداءا من منتصف شهر ديسمبر لعام 1959، وذلك من أجل الحل النهائي للأزمة[1].

أما عن التركيبة الجديدة للمجلس، فقد اختلف العقداء حولها، حيث أراد كريم بلقاسم ضم ضباط فارين من الجيش الفرنسي إلى تشكيلة المجلس، لكن الأخرين رفضوا ذلك، خاصة بومدين، ولم يتمكن إلا أحمد بن شريف حسب ما أورده رابح لونيسي من اكتساب العضوية في المجلس الوطني للثورة، وذلك لأنه التحق بالثورة في بدايتها، عكس الأخرين الذين التحقوا بها في عامي 1958، 1959[2]، والذي قال فيه مصطفى هشماوي أيضا بأنه التحق بداخل الجزائر بسلاحه، وأبلي بلاء حسنا ضد العدو، وذلك في الولاية الرابعة[3].

واختارت الجماعات المتصارعة الأعضاء الجدد من العسكريين في غالبيتهم، حيث استطاع بومدين أن يلحق بتشكيلة المجلس بعض ضباط جيش الحدود الموالين له، كعلي منجلي، وقايد أحمد والطاهر الزبيري وعلى السواعي وعمار رجاي[4]، وكذلك نسجل من العسكريين ضم المجلس بعض ضباط الولايات، ونذكر هنا صالح بوبنيدر[5]، الطاهر بودربالة، وحسين روبيح من الولاية الثانية، ومحند ولحاج[6]، احمد فاضل حميمي، ومحمد شعباني[1] من الولاية السادسة[2].

---

[1] محمد العربي زبيري، المرجع السباق، ص 188.

[2] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص 42.

[3] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 179.

[4] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 42.

[5] ولد بوادي الزناتي عام 1929 بقالمة، من عائلة بسيطة، تعلم بمسقط رأسه حتى نال الشهادة الابتدائية، أنخرط في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، كان عضوا في المنظمة الخاصة، التحق بالثورة عند اندلاعها بمنطقة الخروب، عين كعضو في قيادة الأركان، أصبح في سنة 1962 قائدا للولاية الثانية، أنظر : المركز الوطني للبحث والدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، الجزائر، 2003 .

[6] ولد في مارس 1917، من عائلة ريفية، اشتغل في التجارة، كان ميالا إلى حزب الشعب الجزائري ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، التحق بالثورة منذ بدايتها، عين قائدا للولاية الثالثة عام 1958، في صائفة 1962 وقف مع جماعة تيزي وزو، أنظر : رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص 64.

أما وضع قائمة الأعضاء الجدد من المدنيين فلم تكن تثير أية حساسية، وكان من السهولة بمكان وضع اسم، أو شطب أخر دون أي اهتمام، ولهذا فقد تم حذف أسماء كل من الأمين دباغين بسبب موقفه من اغتيال عميرة، وكذا توفيق المدني وذلك باتهامه بإفشاء مداولات الحكومة[3]، هذا إضافة إلى حذف اسم كل من محمد لبجاوي، صالح الوانشي، عبد الملك تمام، محمود شريف، وعلل حذف كل واحد من هؤلاء، منها الوجيه ومنها الملفقة[4]، وتم إدراج اسمين دون سبب واضح وهما: الشيخ خير الدين، وأحمد بومنجل[5]، وما دام الاثنين – مدنيين– فلم يقع عليهما جدل يذكر[6].

وللإشارة فقد تم وضع في هذه المرة أيضا داخل المجلس كل أعضاء مجلس الولايات، ومسؤولي القدير الباءات الثلاث: علال الثعالبي (تونس) بن سالم نور الدين (مراكش)، وقادة فدرالية فرنسا كل من بوداود، العدلاني، بوعزيز، هارون، والسويسي، وذلك بصفتهم أعضاء وجوبيين فيه منذ الدورة الثانية للمجلس في أوت 1957[7]، وبذلك أصبح العسكريون يشكلون 2/3 من المجلس الوطني للثورة، مقابل 1/3 من السياسيين[8].

هذا ومن قرارات الاجتماع كذلك، ضرورة تعيين قيادة جديدة، وإعادة تنظيم الجيش، كما ألح العقداء على ضرورة وضع برنامج وقوانين أساسية للثورة، وكذا تحديد برنامج عمل وأفاق المستقبل، ودعى العقداء في

---

[1] ولد في 04 سبتمبر 1934 بسوق حماش ب بسكرة، من عائلة متوسطة الدخل، درس بمعهد عبد الحميد بن باديس، كان عضوا في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، عين قائدا للولاية السادسة الصحراء) عام 1959، أعدم صبيحة 04 سبتمبر 1964، أنظر: رابح لونيسي، المرجع السابق ،ص 90.

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 179.

[3] Gilbert Meynier et Mohammed Harbi ,Opcit P367,

[4] Mohammed Harbi, Le FLN : Mirage et Réalité ,Opcit, P245,

[5] ولد سنة 1906، تابع دراسته حتى أصبح محاميا، كان مقربا من فرحات عباس، فعين في منصب أمين عام للإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، إلتحق بالثورة سنة 1956، فعين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية عام 1957، شارك في مفاوضات مولان ممثلا للحكومة المؤقتة، أنظر: حميد عبد القادر،، المرجع السابق، ص309.

[6] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 179.

[7] Mohammed Harbi, Le FLN : Mirage et Réalité, Opcit, P245,

[8] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص 43.

اجتماعهم ذاك إلى ضرورة الحذر من سياسة ديغول، خاصة ذلك الخطاب الذي ألقاه في 19 ديسمبر 1959، والذي كان يهدف من وراءه إلى زعزعة الثقة في نفوس المجاهدين[1].

ومن قرارات العشرة كذلك، هو ضرورة التفكير في تحطيم الخطوط المكهربة على الحدود، ونقل العمل المسلح إلى الخارج، وإعادة جبهة التحرير الوطني إلى الجزائر، وكذا حث إلى ضرورة مناقشة مشكلة التصفيات والتعذيب داخل جيش التحرير الوطني وذكرنا هنا قضية لابلويت[2].

إذا كان الاجتماع ذا دلالة سياسية، إلا أنه من جانب أخر أعطي تقيما شاملا للأوضاع ذات الصلة بالثورة داخليا وخارجيا، مع التركيز على التقييم العسكري، وذلك الأهمية ميدانيا خاصة بعد اعتماد السلطات الفرنسية على سياسة القبضة الحديدية تجاه الثورة، التي جسدتها ميدانيا تلك العمليات الكبرى بقيادة الجنرال شال، وتمثلت في عمليات التمشيط تلك.

ومن الناحية السياسية والاجتماعية كان من الضروري أيضا على قيادة الثورة مواجهة المخاطر في هذا الجانب، وذلك أمام مشاريع ديغول الرامية إلى إبعاد الشعب عن الثورة، ومن هنا فقد دعي هؤلاء العقداء في اجتماع تونس ذاك إلى ضرورة الإسراع في توعية الشعب هناك في القرى، والمداشر، والمدن، وحتى في المحتشدات، والمعتقلات والسجون، وتحسيسهم بخطورة سياسة ديغول تلك على ثورتهم[3]..

[1] Patrik Eveno et Jean Planchais,,la guerre d'algerie dossiers et temoignages.revues presentes.laphomic.paris. P250

[2] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 374.

[3] Sâad Dahlab, opcit, p122.

المبحث الثاني: اللجنة الوزارية للحرب وهيئة الأركان 1962/1960

أ- تشكيل هيئة الأركان الموحدة فيفري 1960:

كما رأينا سابقا، وهو انه خلال الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة المنعقد بطرابلس، قام أعضاء ذاك المجلس بتكوين لجنة وزراية للحرب بقيادة الباءات الثلاث، وهكذا أصبح هؤلاء الثلاثة مكلفين بالإشراف على الجيش، وقيادته بواسطة هيئة الأركان العامة للجيش[1].

إن إنشاء هيئة الأركان الموحدة في فيفري 1960، كان من اقتراح العقداء العشر، وكان الهدف منها، هو هيكلة الجيش ماديا وبشريا، كانت مهمتها تتمثل في إعادة تنظيم أمور الجيش[2]، والعمل على رفع معنوياته، كما أنها تقوم باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية من أجل إدخال قيادة الثورة، وقادة الولايات إلى الداخل، وعليه فالعمل الأساسي من وراء إنشاء هذه الهيئة، هو تنظيم وتوحيد أركان الجيش بالقاعدتين العسكريتين بشرق وغرب البلاد[3].

وقد اتخذت هذه الهيئة، صفة المسؤولية أمام المجلس الوطني للثورة، فأصبحت هيئة تمثل الحكومة قانونيا[4].

وتم تعيين العقيد هواري بومدين على رأس هذه الهيئة، ويقوم هو بدوره باختيار الأعضاء الآخرين الذين يشاركونه في تنظيم الجيش، وهيكلته طبقا المتطلبات الثورة[5]، فوقع اختياره على كل من العقيد علي منجلي[6]،

---

[1] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 376.

[2] مصطفي هشماوي، المرجع السابق، ص 183.

[3] زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 67.

[4] مصطفي هشماوي، المرجع السابق، ص 184.

[5] Ferhat Abbas, Autopsie d'une Guerre,éd, Ganier Frères, Paris, 1980,P281.

[6] ولد في 07 ديسمبر 1922 " بغرابة" ولاية سكيكدة، أنهى المرحلة الابتدائية إنخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، التحق بجبهة الوطني في 20 أوت 1955، عين مسؤولا على المنطقة الثالثة بالولاية الثانية، ثم عضوا في هيئة الأركان الموحدة سنة 1960: أنظر:

Acheur Cheurfi,Opcit,P283.

والرائد سليمان قايد أحمد[1]، وبخصوص اختيار العضو الرابع لهذه الهيئة، فإن المسألة قد ظلت معلقة بين الأخذ والرد حوالي شهرين كاملين، إلى أن وقع الاختيار على الرائد عز الدين[2]"، باقتراح من بومدين أيضا[3].

وبمجرد التعيين والتنصيب تحركت قيادة الأركان، وعملت على إعادة تنظيم الجيش على الحدود الشرقية والغربية، وكان أول إجراء لها استدعاء الضباط القدامى، وتسريح المعتقلين على إثر حركة العقيد محمد العموري[4]، وتم التكوين بتلك المجموعة، جبهة قتال جديدة على الحدود المالية الجزائرية، هذا كما قامت هيئة الأركان الموحدة تلك بإنشاء منطقتين، منطقة العمليات الشمالية، ومنطقة العمليات الجنوبية، بعد أن وضعت حدودا لكل من المنطقتين، ووضعت على رأس كل منهما، ضابط معروف من جيش التحرير الوطني، وهما على التوالي عبد الرحمان بن سالم، وصالح السوفي، ثم شرع في تشكيل الوحدات القتالية بصفة موحدة، فكانت كل وحدة تدعى فيلق وهو يضم 527 جندي وضابط ووحدة التسليح وبسرعة فائقة، أرجعت الثقة للجندي في نفسه وسلاحه[5].

هذا كما عمل بومدين على بناء جيش قوي ومتجانس فكريا، يتبنى أفكار فرانز فانون كإيديولوجية له، لأن على بومدين أن يظهر برنامج وإيديولوجية تعبر عن مصالح الفلاحين الذين يشكلون أكبر شريحة اجتماعية في جيش التحرير الوطني، وسارع بومدين إلى إبعاد الضباط الفارين من الجيش الفرنسي عن القيادة، وحصر مهمتهم في تدريب الجيش لأنهم يختلفون اجتماعيا عن أغلبية جيش الحدود، فهم من أصول برجوازية[6].

ويرى رابح لونيسي أن تشكيل هيئة الأركان الموحدة، كان بمثابة ضربة قاضية لإبن طوبال، وخاصة بوصوف الذي اعتقد في البداية أن صعود بومدين إلى قيادة أركان الجيش سيكون في صالحه، لأن بومدين صنيعته،

---

[1] ولد في 17 ماي 1921 بتيارت، تعلم في مدرسة عين الكرمة، إنضم إلىUDMA ، التحق با FLN سنة 1955، عين نائبا لهواري بومدين، ثم عضوا في هيئة الأركان العامة.

Acheur Cheurfi,Opcit,P135.

[2] ولد في 8 أوت 1923 ببجاية أنهى المرحلة الابتدائية، كان ميالا إلىMTLD ، انضم إلى جبهة التحرير الوطني في مارس 1955، كان عضوا في CNRA، عين عضوا في هيئة الأركان الموحدة، أنظر:

Acheur Cheurfi,Opcit,P45

[3] علي كافي، المرجع السابق، ص 257.

[4] محمد العربي زبيري، المرجع السابق، ص 194.

[5] مصطفي هشماوي، المرجع السابق، ص 186.

[6] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع، ص 45.

فيكون بذلك أداته للوصول إلى السلطة بعد الاستقلال، وخفي على بوصوف مبدأ أن كل صنيعة تتمرد على صانعها، خاصة إذا كانت الصنيعة شخصية قوية وذكية كبومدين[1].

ويضيف رابح لونيسي قائلا بأن اجتماع العقداء العشر عام 1959، ثم المجلس الوطني للثورة عام 1960، شكلا نقطة تحول هامة في مسيرة الثورة، والجزائر عموما، لأنه حسب رأيه أضعف الباءات الثلاث، وأدي إلى صعود جيل عسكري بقيادة بومدين الذي اكتشف في هذا الاجتماع ضحالة وضيق أفق السياسيين فاقتنع بأنهم لا يستحقون قيادة الثورة، وقد أشار بومدين إلى ذلك في تقرير لقيادة الأركان العامة بتاريخ 15جويلية 1961، الذي جاء فيه " إن إجتماع العقداء العشر، سمح إلى بعضنا بأخذ صورة عن عمق السرطان الذي ينخر ثورتنا[2].

ومنذ إجتماع العقداء العشر، كذلك حسب ما أورده رابح لونيسي أصبح بومدين يخشى أن تذهب الثورة هباءا منثورا بعد الاستقلال، لما لاحظه من صراعات عميقة من أجل السلطة، وكان يرى بأن هؤلاء السياسيين الذين يختفي وراءهم الباءات الثلاث سيحولون الجزائر بعد الاستقلال إلى بلد مثل التشاد، مما دفعه إلى التفكير في إنشاء جيش عصري، وقوي على الحدود ومستعد لأخذ زمام الحكم أو التدخل لحسم الصراع في حالة قيام حرب أهلية بعد الاستقلال، بسبب صراعات السياسيين ومعهم الباءات الثلاث[3].

ولكن نجد أن رابح لونيسي، قد بالغ كثيرا بقوله" إن بومدين كان يستعد الأخذ زمام الحكم، أو التدخل لحسم الصراع في حالة قيام حرب أهلية بعد الاستقلال"، هذا لأن الكل يعلم أنه بعد وقف إطلاق النار، وقعت أحداث صائفة 1962، ولكن كيف البومدين أن يعلم ذلك ! أو يفكر في ذلك ! في وقت كانت فيه الثورة تسير في منعطف خطير، خاصة أمام الاتصال الذي كان يجري بين ديغول، والولاية الرابعة، حول منح هذه الأخيرة الاستقلال الذاتي[4].

[1] المرجع نفسه، ص 44.
[2] المرجع نفسه، ص 44.
[3] المرجع نفسه، ص 44.
[4] Patrik Eveno et Jean Planchais, Opcit, P256,

وبالتالي كيف لبومدين هذا أن يفكر في جزائر ما بعد الاستقلال، أمام كل تلك العراقيل والمشاكل التي كانت تعيشها الثورة ! وعليه فأني أري بأن تلك الفكرة كانت مستبعدة.

ب– الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان :

في وقت كان الداخل يعاني الأمرين، نتيجة ضربات العدو المتتالية، كانت القيادة في الخارج قد وصلت إلى طريق مسدود هذا خاصة بعد مفاوضات لوسارن[1] التي انتهت بدون نتيجة، واشتد الخناق على الحكومة المؤقتة[2]، هذا أمام تصلب هيئة الأركان، واتهاماتها المتواصلة للحكومة بالميوعة والانحراف[3].

وهنا طلبت الحكومة المؤقتة بضرورة دخول قيادة الأركان إلى داخل الوطن، وأصدرت أمرا صارما يقضي بأن يكون 31/03/1961، هو أخر أجل لاجتياز الحدود الشرقية والغربية[4].

ويرى مصطفى هشماوي بأن الانتصار السريع المحقق، من طرف هيئة الأركان جعل اللجنة الوزارية، تشعر بان ذلك يعد طعنا في طرق تسييرها السابقة، خاصة وزير الدفاع، فبدأت تسعي لتحجيم صلاحيات هيئة الأركان، وبدأت تتباطأ في إمدادها باحتياجات الجيش، مع أن هيئة الأركان معروف عنها أنها كانت تتبع سياسة تقشفية حادة[5].

ولذلك أصدرت اللجنة الوزارية أمرا بنقل مركز قيادة هيئة الأركان إلى داخل الوطن، وهذا أمرا يعلمون بأنه يستحيل تنفيذه من الناحية العملية، خاصة أمام تحركات فرنسا العسكرية، التي تعمل على شل وتحطيم قوات جيش التحرير الوطني على الحدود، وعليه فإن اللجنة الوزارية حسب ما أورده مصطفى هشماوي كانت تعمل على تعريض قيادة الأركان للتفكك[6].

[1] قصر بفرنسا، يوجد على الحدود الفرنسية والسويسرية، ويطل على مدينة إيفيان.

[2] Benyoucef Benkhedda, Les Accords d'evian,éd,Ben Akroun, Alger, 1986,P25.

[3] على كافي، المرجع السابق، ص 273.

[4] محمد العربي زبيري، المرجع السابق، ص 356.

[5] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 188.

[6] المرجع نفسه، ص 188.

وأني أتفق مع ما ذهب إليه مصطفى هشماوي، وذلك لأن قيادة الأركان كانت تعمل دون استشارة أعضاء الحكومة المؤقتة، من ذلك أن هيئة الأركان بقيادة هواري بومدين ومساعديه المقربين، شرعت في تطبيق القرارات المترتبة عن الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة، خاصة تلك المتعلقة بالجيش كتنجيد الأطباء والطلبة دون أن تنظر الحكومة المؤقتة في تطبيقها، هذا علاوة على عصيانها للكثير من القرارات الصادرة عن الحكومة المؤقتة، كرفضها تعيين بعض القادة على أجهزة قيادة الأركان كانت الحكومة المؤقتة قد أرسلتهم لذلك .

ونجد أنه بالرغم من امتثال بعض الضباط السامين لأوامر الحكومة المؤقتة، إلا أن قيادة الأركان قد رفضت الدخول إلى أرض الوطن، خوفا من خط شال، ومن رد فعل بعض الولايات التي لم تكن مستعدة للانضواء تحت قيادة موحدة من ذلك الولاية الرابعة، وعلى هذا الأساس، وأمام عدم استجابة قيادة الأركان للأمر الصادر عن الحكومة المؤقتة، جعل القيادة المذكورة تشق عصا الطاعة، وتتحول بالتدريج إلى معارض سياسي، يمتلك قوة رادعة[1].

وهكذا وانطلاقا من تلك الوضعية المتوترة، جاء حادث الطائرة الفرنسية التي سقطت في 21 جوان 1961 على الحدود التونسية، ليفجر الأزمة بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة، وذلك عندما طلبت هذه الأخيرة بضرورة تسليم الطيار إلى السلطات التونسية بدون قيد وشرط، وهذا ما رفضته هيئة الأركان، ولكن إلحاح الحكومة المؤقتة على تسليم الطيار أدى إلى استقالة هيئة الأركان، وعلى رأسها هواري بومدين في منتصف جويلية 1961[2].

ومن هناك انتقل هؤلاء إلى ألمانيا، ليتركوا الجيش بدون قيادة، لكن فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة، رفض تلك الاستقالة لأن الوضع العسكري في نظره لا يسمح بذلك[3]، من جهتها اللجنة الوزارية للحرب بدأت تبحث عن بديل، وتوجه نظرها إلى الرائد موسى بن أحمد المدعو "مراد" الذي هو أحد الأعضاء المكلفين بتسيير هيئة الأركان بالنيابة، وعرض عليه تولى المنصب، وحين قدم له العرض لم يرفض إلا أنه طلب مهلة للتفكير[4]،

[1] محمد العربي زبيري، المرجع السابق، ص 356 .

[2] سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، ص 31، للتوسع أكثر انظر: محمد حربي ،المرجع السابق، ص ص 224 225.

[3] محمد عباس،رواد الوطنية، المرجع السابق، ص 111.

[4] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 191.

حاول خلالها الكومندان موسى بن أحمد جمع توقيعات لدى بعض الضباط لتأييده لكنه فشل في مسعاه، وأصبح للجيش بذلك كلمته في نصرة طرف على أخر في أي صراع[1].

وفي تلك الأجواء المكهربة والمتسمة بانعدام الثقة بين الحكومة المؤقتة، وبين أركان الجيش، وبالتهديدات الفرنسية الملحة بإمكانية اللجوء إلى تقسيم الجزائر في حالة فشل المفاوضات[2]، ونذكر هنا تصريح ديغول الذي جاء فيه"... وما إن أصر الجزائريون على موقفهم، فإنه سوف تقسم الجزائر إلى مناطق تبقى تحت السيادة الاستعمارية[3] وأمام كل ذلك توجب أنه من الضروري دعوة المجلس الوطني للثورة للانعقاد، وهذا لأجل إيجاد حلول لذلك، وللنظر في تلك العراقيل، والمشاكل التي أصبحت تعاني منها الثورة، هنا تحركت الإرادات الخيرة تجمع الأصوات، وتم تحديد انعقاد الدورة بطرابلس في فترة ما بين 9 و27 أوت 1961[4].

لقد كانت تلك الدورة حاسمة اتسمت أشغالها بصراع شمل جميع المجالات، وتبلورت فيه من جديد الحزازات السياسية القديمة، لكن الذي استوقف الجميع واستدعى معالجته كثيرا من الحنكة الدبلوماسية والمرونة السياسية مسألتان ارتبط بهما مصير الدورة وهما: العلاقات بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة، والمفاوضات بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا، وقد تم في هذا المؤتمر انتخاب بن خدة رئيسا للحكومة، عوضا عن فرحات عباس، أما كريم بلقاسم فإن المجلس أبقاه نائبا للرئيس، وعوضه عن حقيبة الخارجية بوزارة الداخلية[5].

هذا وتم مناقشة قضية دخول الأجهزة القيادية للثورة إلى داخل البلاد، حيث كان الخلاف بين القائلين بالدخول الكامل والفوري للحكومة المؤقتة، وجيش الحدود، وبين الذين رغم اعتراضهم على المبدأ، اعتقدوا أن تنفيذ مثل هذا الأمر صعب وينبغي بالضرورة، أن يتم على مراحل جزئية ومتدرجة[6].

[1] الرابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع، ص 47.

[2] Alistair Horn ,Opcit, P473.

[3] فتحي الديب، المرجع السابق، ص 529.

[4] إدريس فاضلي، حزب جبهة التحرير الوطني: عنوان ثورة ودليل دولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 123.

[5] جريدة المجاهد" ،28/08/1961، العدد 103، ص 8.

[6] Slimane Chikh,Opcit,P597.

ولمعالجة ذلك، تم اقتراح تشكيل لجنة تعمل على ربط العلاقات بين الداخل والخارج، مؤكدا على أن استقرار القيادة بالخارج لا يمكنه توجيه وقيادة الشعب بالداخل، الذي هو في أمس الحاجة إلى قيادة عليا تنظم كفاحه[1].

هذا كما صادق المجلس على مقررات تنص، على تعزيز نشاط جيش التحرير الوطني، وضرورة تزويده بالأسلحة[2]، وكذلك طالب بتعبئة الجماهير الجزائرية، ورفع مستواها النضالي، وتدعيم أجهزة الإطارات السياسية والاجتماعية داخلها[3].

وإلى جانب ذلك قام المجلس الوطني، بأمر قيادة الأركان بالتراجع عن استقالتها، وأوصاها بمضاعفة الجهود من أجل تزويد الولايات بكل ما تحتاج إليه، قصد تمكينها من الاستجابة لمتطلبات المرحلة الثالثة من مراحل الثورة[4].

وفعلا ففي أوائل نوفمبر 1961، رجعت قيادة الأركان إلى مقرها وهي أقوى من ذي قبل، وعلى كل فإن ذلك الخلاف رغم خطورته، فإنه بقي على مستوى القيادة، ولم يكن له تأثير كبير لا على المقاتلين، ولا على العاملين في الميدان السياسي، وكانت العمليات مستمرة والمفاوضات مع فرنسا متواصلة، ولعل فرنسا في ذلك الوقت، لم تكن هي في وضع أحسن من الجزائريين، فكانت حركة العصيان في الجيش، والوضع الاجتماعي متدهور خاصة أمام تزايد نفقات الحرب، وذلك كله هدد الحكومة الفرنسية، وبالتالي نجد أن كل طرف كان يجد ليصل إلى حل ينهي مشاكله[5].

وهكذا وأمام استمرار تلك الأزمة، دخلت المفاوضات الجزائرية الفرنسية مرحلة حاسمة، وكان رأي هيئة الأركان العامة أن المفاوضات محاولة لتجاوز الأزمة التي طلبت قيادة الأركان العامة تسويتها من قبل[6].

---

[1] حكيمة شتوح، المرجع السابق، ص 114،.

[2] علي كافي، المرجع السابق، ص 273.

[3] جريدة المجاهد"، العدد 103، 28/08/1961، ص8.

[4] محمد العربي زبيري، المرجع السابق، ص 362.

[5] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 194.

[6] سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، ص 33.

وللإشارة هنا، نذكر أن تصلب موقف هيئة الأركان العامة، ورفضها لتلك المفاوضات، يرجع ربما إلى التكوين العسكري لهؤلاء، وتأثير الريف عليهم، وبالتالي فالبعد السياسي عندهم يكاد ينعدم، وهم يرون أن خروج فرنسا لا يكون إلا بواسطة الحرب.

ولكن رغم ذلك، إلا أن الحكومة المؤقتة، واصلت تفاوضها مع فرنسا، حتى مرحلتها النهائية، وتوصل الطرفان إلى قرار وقف إطلاق النار في اتفاقيات إيفيان.

المبحث الثالث: اجتماع طرابلس ودور الباءات في تصدع الهيئات القيادية جوان 1962

– مؤتمر طرابلس وأزمة صائفة 1962:

إن موافقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية، على اتفاقيات إيفيان، كان هو الطريق الأوحد والأسلم لوقف إطلاق النار، وتمكين البلاد من استرجاع استقلالها، وبالطبع فالحكومة المؤقتة هي صاحبة هذا الموقف، وهي تعترف على أن اتفاقيات إيفيان على ما فيها من نواقص صالحة لأن تكون قاعدة متينة لبناء الدولة الجزائرية، كما هي محددة في النصوص الأساسية للثورة[1].

ولكن نجد أن قيادة الأركان قد رفضت تلك الاتفاقيات وانتقدتها بشكل لاذع، واعتبرتها إجهاضا للثورة، وإرساء لقواعد الدولة الليبرالية في الجزائر، وإنما هي تمهيد الاستعمار جديد[2].

إن موقف قيادة الأركان ذاك من اتفاقيات إيفيان لم يكن نهائيا، وإنما هي قامت بذلك حتى تكون وسيلة ضغط على فرنسا، من جهة، وجهاز دعم للحكومة المؤقتة، حتى تقود هذه الأخيرة المفاوضات من موقع قوة يتجسد ذلك ربما من خلال مواقف قيادة الأركان مع الحكومة المؤقتة، فهي قدمت موقفها على شكل تصريح فقط، ولم تعمد إلى القوة، وعليه فأني أعتبر بان ذلك يعتبر تكتيك في المواقف ليس إلا .

[1] محمد العربي زبيري، المرجع السابق، ص 278.

[2] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع، ص 55، للتوسع أكثر في هذه المسالة أنظر : محمد حربي، المرجع السابق، ص ص 266 267.

وهكذا، ومع دخول قرار وقف إطلاق النار حيز التنفيذ ابتداء من 19 مارس 1962، جاءت فكرة عقد مؤتمر يحدد وينظم هذه البلاد التي أصبحت قاب قوسين أو أدنى من نيل استقلالها، فكان مؤتمر طرابلس[1]، ذاك الذي جاء لوضع آليات جزائر ما بعد الاستقلال والذي يقال عنه انه مازال مفتوحا إلى يومنا هذا!

في بداية أفريل من عام 1962، بدأت التحضيرات للاجتماع، حيث أرسلت الاستدعاءات إلى جميع قادة الولايات مرفوقون بجميع أعضاء مجالسهم، ولأول مرة توفرت شروط الحضور الجماعي لإجراء نقاش جدي، والعمل على الاستعداد لمجابهة المستقبل، ورغم ما قيل فإن جدول الأعمال كان يتضمن بالإضافة إلى المصادقة على اتفاقيات إيفيان:

- المناقشة والمصادقة على برنامج طرابلس السياسي والعسكري.
- تشكيل المكتب السياسي الذي يشرف على المرحلة الانتقالية إلى غاية عقد مؤتمر تقييمي[2].

ونجد أنه خلال بداية جلسات هذا المؤتمر كان الاختلاف واضحا بين قادة الثورة، وكان ذلك بتهجم بن بلة على بن خدة بهدف التقليل من دور الحكومة المؤقتة في مفاوضات إيفيان، ولكن بن خدة لم يرد عليه، فقام بوبنيدر للدفاع عنه[3].

ولهذا يقال على أنهم اتفقوا على البرنامج، واختلفوا حول الأشخاص، والجدير بالذكر هنا أن البرنامج السياسي والعسكري، الذي عرف فيما بعد - ببرنامج طرابلس تم المصادقة عليه بالإجماع دون أية مناقشة، إذ لم يغير منه حرفا، وهكذا طويت وثيقة ذات أهمية قصوى في مستقبل البلاد، وذلك لأن ما كان يستحوذ على العقول يومئذ، هو انتخاب المكتب السياسي[4]، ومن أهم بنود ذلك البرنامج نذكر:

- اعتماد الاختيار الاشتراكي كنظام أساسي لبناء الدولة الجزائرية الحديثة.

[1] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 203.
[2] علي كافي، المرجع السابق، ص 285.
[3] لخضر بورقعة، المرجع السابق، ص 285.
[4] علي كافي، المرجع السابق، ص 87.

– تحويل جبهة التحرير الوطني، إلى حزب جبهة التحرير الوطني، وتبني سياسة الحزب الواحد، ورفض التعددية الحزبية.

– تغير اسم جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي[1].

أما مسالة انتخاب قيادة جديدة فكان صعب جدا، فقد ظهر في الأفق تياران، فقد اقترح بن بلة قائمة تضم سبعة أسماء وهم السجناء الخمس (بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، محمد خيضر، رابح بيطاط)، بالإضافة إلى محمدي السعيد والحاج بن علال – سجين من الولاية الخامسة – ومقابل ذلك اقترح كريم بلقاسم قائمة تضم تسع أسماء وهم السجناء الخمسة بالإضافة إلى الباءات الثلاث معهم سعد دحلب[2].

وعلى إثر مشاورات فردية قامت بها لجنة عينها، المجلس لهذا الغرض، تبين أن قائمة بن بلة تحضى بتأييد 33 عضو مقابل 31 صوت لقائمة الكريم[3]، ونشير هنا إلى أن عملية التصويت تلك قد سادتها بعد ذلك الفوضى والغموض، بسبب الاختلاف حول صحة بعض وكالات التصويت التي أخذها بعض الحاضرين عن الغائبين في المؤتمر[4]، حينها عمت الفوضى داخل قاعة الاجتماع، وغادر الكثير من التاريخيين المؤتمر، دون التوقيع على محضره، وكان على رأس المغادرين رئيس الحكومة بن خدة[5].

وهكذا استمر الانسحاب من المؤتمر، حيث سجل مغادرة بن بلة قاعة الاجتماع إلى القاهرة، معلنا بذلك هو الأخر عن رفضه[6].

وهكذا انتقل الصراع بين الحكومة المؤقتة، وقيادة الأركان العامة، إلى صراع بين مجموعة تلمسان بقيادة الثنائي بن بلة وبومدين، ومجموعة تيزي وزو بقيادة كريم وبوضياف[7]، وكانت مجموعة تلمسان تسيطر على قوات جيش الحدود والولايات الأولى بقيادة الطاهر زبيري، والخامسة بقيادة العقيد عثمان، والسادسة بقيادة محمد

[1] سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، ص 40.

[2] محمد العربي زبيري، المرجع السابق، ص 278.

[3] مصطفي هشماوي، المرجع السابق، ص 208.

[4] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع، ص 60.

[5] Sâad Dahlab, Opcit ,P86.

[6] محمد العربي زبيري، المرجع السابق، ص 283،.

[7] Ali Haroun, L'été de la discorde Algérie 1962, éd, Casbah, Alger, 2000,© P160.

شعباني، كما ضمت إليها الكثير من الشخصيات منهم: محمد خيضر، بيطاط وفرحات عباس، ولم يبق المجموعة تلمسان إلا السيطرة على الولايات الثانية، الثالثة والرابعة، وقد استطاعت هذه المجموعة كسب جزء هام من الولاية الثالثة، وتتمثل في القوات المرابطة في وادي الصومام ببجاية بقيادة الكابتن محمد بن يحي المدعو علاوة، هذا كما قامت بالهجوم على الولاية الثانية التي كانت تحت قيادة صالح بوبنيدر المدعو ب "صوت العرب" وضمتها إليها[1].

أما الولاية الرابعة بقيادة العقيد يوسف الخطيب[2]، والتي تتميز بحسن التنظيم، فقد أصرت على الحياد في الصراع، وتكمن أهمية هذه الولاية في أنها تسطير على العاصمة، والمرافق الأساسية الضرورية للدولة، ورغم محاولة يوسف سعدي الموالي المجموعة تلمسان السيطرة على العاصمة، لكنه فشل[3].

أما الولاية الثالثة التي كانت تحت قيادة العقيد محند ولحاج فقد وقفت إلى جماعة تيزي وزو بقيادة كريم وبوضياف[4].

وهكذا وبأمر من بن بلة، زحفت القوات الموالية له على العاصمة، يوم 3 أوت 1962، بقوات الولاية الثالثة والرابعة عند مداخل البويرة، المدية والبليدة، ليسقط أكثر من ألف جزائري في مواجهات دامية بين الأخوة، فخرج الشعب إلى الطرقات والشوارع ينادي بإيقاف التقاتل[5].

ولكن لولا التعقل والحكمة، ونداءات الشعب ذاك، لحدث ما لا يحمد عقباه، وعليه وبفضل ذلك، توصلت الأطراف المتصارعة إلى اتفاق ينهي الاقتتال، ويسمح بدخول قوات بن بلة وبومدين إلى العاصمة، وتم في 13 أوت 1962 تنصيب المكتب السياسي الذي شكله بن بلة، وطويت بذلك صفحة من تاريخ الجزائر.

---

[1] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع، ص 63،

[2] ولد سنة 1932 بشلف، واصل دراسته حتى تحصل على شهادة الدكتوراه في الطب، كان ميالا إلى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، انضم سنة 1955 إلى جبهة التحرير الوطني، عين في عام 1962 قائدا للولاية الرابعة، وخلال صائفة ذاك العام، التزم الحياد في الصراع الذي وقع بين جماعة تلمسان وجماعة تيزي وزو، أنظر : رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 63

[3] المرجع نفسه، ص 63.

[4] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 211.

[5] رابح لونيسي، ص 66.

خاتمة

من خلال دراستنا للموضوع توقفنا امام حقائق تاريخية كثيرة واستخلصنا مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

- أن الصراع قد ظهر بين قادة الثورة بعد مؤتمر الصومام مباشرة وذلك بعد قرار اولية السياسي على العسكري الذي أشعل نار الصراع بينهم
- يعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة من قبل الباءات الثلاثة قفزة سياسية نوعية وبالرغم من اكتسابها الشرعية الا أنها حملت في طياتها صراع كبير وانشقاق بين القادة الفاعلين في الثورة التحريرية
- تعد مؤامرة محمد لعموري من أهم الاسباب التي عجلت بتفجير وسقوط الحكومة المؤقتة بعد أشهر قليلة من تأسيسها
- الخلاف الدائم بين الباءات الثلاثة حول من يقود رئاسة الحكومة اذ اشتد الصراع بينهم لدرجة أن كل واحد حاول اضعاف الآخر من أجل السيطرة على الرئاسة، لذلك وجب التعقل ظاهريا بين القادة الثلاث لأن المؤسسة في بداياتها وكان لا بد من تجنب الصراع لمواصلة كفاحها
- نقص الأسلحة والمؤونة أدى الى احتجاج قادة الولايات مما عجل باجتماع قادة الولايات من 6 الى 12 ديسمبر 1958 وخرجت بقرارات بقيت حبرا على ورق
- حادثة عميرة ووفاته التي أحدثت شرخا كبيرا بين أعضاء الحكومة المؤقتة لدرجة أنها اصبحت عاجزة عن أداء وظيفتها ففرحات عباس كثرت خلافاته مع أعضائه فأدى الى استقالة محمد لمين دباغين كل هذه الاسباب سرعت في انعقاد اجتماع العقداء العشر
- حضور العسكريين فقط للاجتماع بدون دعوة جميع أعضاء مجلس الوطني للثورة
- انتهى هذا الاجتماع بإعداد محضر قدم لمناقشته في اجتماع طرابلس وترتب عليه اعادة تأسيس حكومة مؤقتة ثانية برئاسة فرحات عباس وأيضا تأسيس أهم هيئة عسكرية ألا وهي هيئة الأركان العامة التي تعتبر أكبر حدث بالنسبة للثورة التحريرية
- ظهور هيئة الأركان العامة كفكرة سياسية وعسكرية دخلت في صراع كبير مع الحكومة المؤقتة بقيادة الباءات الثلاثة بحيث كل طرف منهم يتهم الآخر بالتقصير في مهامه
- استحداث اللجنة الوزارية للحرب من طرف الباءات الثلاثة في محاولة منهم للسيطرة على هيئة الأركان العامة والحد من قوتها العسكرية

الملاحق

الملحق رقم (1): القيادة الرابعة لجبهة التحرير الوطني لجنة التنسيق والتنفيذ

القيادة الرابعة لجبهة التحرير الوطني
لجنة التنسيق و التنفيذ

في شهر أفريل من عام 1958 تشكلت لجنة تنسيق وتنفيذ (ثالثة) وهي تتكون من :

1 – كريم بلقاسم، مسؤول عن جيش التحرير الوطني الجزائري
2 – عبد الحفيظ بوصوف، مسؤول عن الإتصالات والإستخبارات
3 – لخضر بن طوبال، مسؤول عن جبهة التحرير الوطني الجزائري
4 – عمر أوعمران، مسؤول عن التسليح
5 – محمود الشريف، مسؤول عن المالية
6 – فرحات عباس، مسؤول عن الإعلام
7 – محمد الأمين دباغين، مسؤول عن العلاقات الخارجية
8 – عبد الحميد مهري، مسؤول عن الشؤون الإجتماعية

الملحق رقم (2): قائمة أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى لجمهورية الجزائرية 1958–1960

قائمة أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية 1958 ـ 1960

- رئيس المجلس: فرحات عباس
- نائب الرئيس: أحمد بن بلة
- وزير الدولة: حسين ايت أحمد
- وزير الدولة: رابح بيطاط
- وزير الدولة: محمد بوضياف
- وزير الدولة: محمد خيضر
- وزير الشؤون الخارجية: محمد لامين دباغين
- وزير التسليح والتموين: محمود شريف .
- وزير الداخلية: لخضر بن طوبال
- وزير العلاقات العامة والإتصال: عبد الحفيظ بوصوف
- وزير شؤون شمال افريقيا: عبد الحميد مهري
- وزير الاقتصاد والمالية: أحمد فرانسيس
- وزير الإعلام: امحمد يزيد
- وزير الشؤون الاجتماعية: بن يوسف بن خدة
- وزير الشؤون الثقافية: أحمد توفيق المدني
- كاتب الدولة: لامين خان
- كاتب الدولة: عمر اوصديق
- كاتب الدولة: مصطفى اسطمبولي
- رئيس الديوان: محمد الصديق بن يحيى
- مستشار: رضا مالك
- مستشار: طيب بولحروف
- مستشار: أحمد بومنجل

فهرس المحتويات

المحتويات

الشكر والتقدير .....

إهداء .....

مقدمة ..... أ-ج

الفصل التمهيدي: .....أ

الفصل الأول: بداية سطوع نجم الباءات الثلاث في الهيئات القيادية .....

المبحث الأول: دورهم في الولايات التاريخية.....12

المبحث الثاني: دورهم في لجنة التنسيق والتنفيذ: CCE 19

المبحث الثالث: دورهم الحكومة المؤقتة.....24

الفصل الثاني: الباءات الثلاث في احكام السيطرة على الهيئات القيادية .....

المبحث الأول: دور الباءات الثلاثة في شلل الحكومة المؤقتة واجتماع العقداء العشرة 41

المبحث الثاني: اللجنة الوزارية للحرب وهيئة الأركان 1962/1960 53

المبحث الثالث: اجتماع طرابلس ودور الباءات في تصدع الهيئات القيادية جوان 1962 60

خاتمة 64

الملاحق 66

فهرس المحتويات 69

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: حضور سلطة الباي في المدينة في الصناعة الفيادية للثورة.

إعداد الطلبة:

1- محمد أبو زيد الصالحي رقم التسجيل: 177735083760

2- امجدل نسمس الدين رقم التسجيل: 177735088603

القسم: التاريخ **الشعبة:** تاريخ **التخصص** وطن عربي معاصر

إشراف: أحمد مسعود مجوي **الرتبة:** أستاذ التعليم العالي

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2021-2022 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة والتقييم.

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة):

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم

جامعة محمد بوضياف المسيلة
رئيس قسم التاريخ
والآثار

د. قوله عبد المالك

لتحميل الوثيقة يرجى نسخ الرمز

REDMI NOTE 8 PRO
ASLI AYMEN
19/06/2022 22:30

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2022

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): محمد شمس الدين

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 109960360787 0009

الصادرة بتاريخ: 2016/04/24 عن دائرة: بن الدلح

المسجل بكلية: العلوم الانسانية قسم: التاريخ

تخصص: وطني ج معاصر تحت رقم التسجيل: 177735088603

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، اطروحة دكتوراه).

عنوانها: حضور سلطة الباديات الثلاثة في الهيئات القيادية للثورة

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2022/05/17

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

REDMI NOTE 8 PRO
ASLI AYMEN
19/06/2022 22:30

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2022

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): جمال محمد أبوزيد الهلالي

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم:

الصادرة بتاريخ : عن دائرة :

المسجل بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: الآثار

تخصص: وثائق عربي معاصر تحت رقم التسجيل:

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، اطروحة دكتوراه)

عنوانها: حضور سلطة الإباضية الثلاثة في الصفات القيادية للثورة

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2022/05/17

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

REDMI NOTE 8 PRO
ASLI AYMEN
19/06/2022 22:30

الملخص:

إن موضوع الثورة الجزائرية يتطلب غوص عميق في أحداثه وخاصة في الاحداث التي تتعلق بالشخصيات التي كانت فعالة في الثورة وهذا ما تمحور في موضوعنا حول الباءات الثلاثة ودورهم في الثورة حيث تطرقنا الى محطات التي سلكوها والمناصب التي تقلدوها من قادة الولايات الى الحكومة المؤقتة ولجنة التنسيق والتنفيذ وهيئة الاركان العامة واللجنة الوزارية للحرب وكل ما دار بينهم أثناء الثورة سوى في الامور التي اتفقوا عليها او التي اختلفوا فيها

الكلمات المفتاحية: الباءات الثلاثة، لخضر بن طوبال، كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، الحكومة المؤقتة، حكومة الجزائر

Summary:

The issue of the Algerian revolution requires a deep dive into its events, especially in the events related to the personalities who were effective in the revolution, and this is what centered on our topic about the Three Bs and their role in the revolution. The General Staff and the Ministerial Committee for War and everything that took place between them during the revolution except in matters that they agreed upon or on which they differed

Keywords: The Three Bs, Lakhdar Ibn Tobal, Karim Belkacem, Abdelhafid Boussouf, the interim government, the government of Algeria.